اقرأ الأسباب المباشرة لعدم المشاركة حركة الجهاد الإسلامي والانتخابات السياسية

هشام النجار
مكتبة خاصة

في فلسطين، يسيطر موضوع رئيس على اهتمام الناس اليوم هو انتخابات "المجلس التشريعي" المزمع إجراؤها في يناير القادم، إن صدقت الوعود. والجميع في ذلك الاهتمام سواء، السلطة والفصائل والأحزاب والعشائر والمستقلون وغيرهم، حتى حركة الجهاد الإسلامي التي أعلنت أنها لن تدخل معترك هذه اللعبة السياسية لتظل الهدف المفضل والعدو رقم واحد للدولة اليهودية، ليست بمنأى عن هم الانتخابات، ومطلوب منها أن تقدم إجابات تشرح خلفيات وأبعاد موقفها.

بداية، وقبل الخوض في جوهر وحقيقة موقف حركة الجهاد من مسألة الانتخابات، لابد أن نشير إلى نقطتين هامتين:

1 ــ لا شك أن كلمة "الإجماع" لها سحر ووقع شديدان على النفوس، لاسيما في تاريخنا وتراثنا العربي والإسلامي. وعندما يقال: إن "الإجماع الوطني" ينعقد اليوم على انتخابات السلطة باعتبارها المشروع والخيار الذي ينخرط فيه الجميع، وأن الجهاد الإسلامي وحدها تخرج عن هذا "الإجماع"، فمن الطبيعي أن يكون لهذا ثقله ووطأته على عقول وأرواح أبناء حركة الجهاد التي نذرت نفسها لتظل البوصلة حين تختل الموازين ويصبح التيه قانون المرحلة. إن مثل هذا العبء قد يشكل في ظاهره، وللوهلة الأولى، نوعاً من "الحرج" الوطني الذي يربك الوعي، ويحاصر الروح في معركة طويلة مقدسة، وقودها وعينا وأرواحنا المشتعلة. لكننا يجب أن نكون على ثقة مطلقة أن هذا "الإجماع الموهوم" والمزعوم ليس سوى فصل جديد في لعبة تسويق "الوهم" الذي يحاولون بعث الحياة فيه وتكريسه وتحويله إلى حقيقة بدخول قوى جديدة إلى الحلبة لإضفاء شرعية مفقودة. ولن يمر وقت طويل حتى يكتشف الجميع أنهم هم "المحرجون"، وأن هذا "الإجماع الوهم" حول "الديمقراطية الفلسطينية تحت حراب الاحتلال" هو أكبر كذبة في حياتنا، بل هو آخر طلقة في الجعبة لتحويل الكذبة التي بدأت في أوسلو عام 1993 إلى حقيقة يجب أن يصدقها ويصفق لها الجميع!

2 ــ إن قراراً من نوع المشاركة أو عدم المشاركة في انتخابات السلطة الفلسطينية ليس قراراً عادياً أو لحظياً يمكن اتخاذه بسهولة كقرار المشاركة أو عدمها في انتخابات مجالس طلابية أو نقابات مهنية. إنه قرار سياسي استراتيجي بكل المقاييس، سيكون له تبعاته في تاريخ حركتنا وقضيتنا أياً كانت وجهته. إن حدث الانتخابات القادمة، إن جرت، سيكون حدثاً مفصلياً في تاريخ الحركة الوطنية والحياة السياسية الفلسطينية، أي أن ما بعده شيء وما قبله شيء آخر. من هنا فقد آثرت قيادة الحركة التريث وعدم التسرع في اتخاذ هذا القرار، وذلك لمراقبة الأوضاع والتطورات المتسارعة في الساحة الفلسطينية والمنطقة، في مرحلة متفجرة وحافلة بالكثير من التحديات والتوقعات.

محددات وعوامل اتخاذ القرار:

هشام النجار
مكتبة خاصة

أما وقد حسمت الحركة أمرها وخيارها، وأعلنت أنها لن تشارك في هذه الانتخابات، فإننا سنتحدث بصراحة وشفافية حول خلفيات هذا القرار ومحدداته وأبعاده وتبعاته، ومن ثم الخطاب الأنسب للتعبير عنه في هذه المرحلة.

المعروف أن أي قرار يتم اتخاذه لابد أن يكون له مجموعة من المحددات والعوامل التي تحكم وتحسم اختيار موقف محدد من بين مجموعة من البدائل والخيارات المطروحة. وعادة هناك نوعان من المحددات والعوامل التي يتوقف عليها القرار ويصدر بناء عليها، وهي ما تعرف بالمحددات الثابتة والمحددات المتغيرة.

المحددات والعوامل الثابتة (الثوابت):

بالنسبة لنا في حركة الجهاد، فإن المحددات الثابتة هي الثوابت الإسلامية والوطنية التي تعتبر منطلقات عملنا وجهادنا.

ويجب أن نوضح هنا أننا لم نفصل "الثوابت الوطنية" كعنوان مستقل عن "الثوابت الإسلامية"؛ لأن "الوطنية" التي تعني الانتماء لفلسطين والتمسك بها، لا تتعارض مع الإسلام بنظرنا بل هي جزء منه. وإن أية ثوابت لا تنطلق من موقع فلسطين في عقيدة الأمة وثقافتها وتراثها وتاريخها وكل مقومات وجودها، لن تصمد وستتبخر ولن يبقى منها شيء يمكن أن يسمى بالثوابت الوطنية.

إذن، يبقى السؤال المحوري: ما هي الثوابت التي ننطلق منها في قراراتنا ومواقفنا السياسية والجهادية في إدارتنا لهذا الصراع؟

إن المدخل والإطار الصحيح للإجابة عن هذا السؤال هو أن نذكّر الجميع بأن حركة الجهاد الإسلامي منذ نشأتها وتأسيسها على يد الشهيد الدكتور فتحي الشقاقي حددت لنفسها ثلاثة محاور أو ثلاثة مرتكزات أساسية لمشروعها هي: الإسلام، وفلسطين، والجهاد.

وإذا فرقنا بين الإسلام كفكرة والإسلام ككتلة بشرية تؤمن به، يمكن أن نضيف محوراً رابعاً هو الأمة، وهي حاملة الرسالة وحاضنة المشروع. لكننا للاختصار سنكتفي بما درجت عليه أدبيات الحركة من التركيز على المحاور أو المرتكزات الثلاثة.

الإسلام كدين وعقيدة ومنهاج حياة هو الذي يمدنا بالمنهج، أي بالرؤى والتصورات والأحكام والقواعد والضوابط التي تخص المحورين الآخرين "فلسطين، والجهاد". أي أن الإسلام هو الأصل، والمنطلق والغاية التي تمدنا بالهدف العملي "تحرير فلسطين" وبالوسيلة "الجهاد". الإسلام الذي ينبغي أن نعيشه في كل تفاصيل حياتنا هو المنهج الذي يحكم ويقود "جهادنا" من أجل "تحرير فلسطين".

من هنا يجب أن نسلم بداية بأن بحثنا في الثوابت الإسلامية التي تحكم قرار الحركة السياسي في الشأن الفلسطيني هو بحث لا يتعلق بموقف الإسلام من "قضية الحكم"، بل بموقف الإسلام وحكمه في "الغزو والاحتلال الأجنبي" لأرض الإسلام، فلسطين. أما "قضية الحكم" وموقف الإسلام منها فهي مسألة تطرحها وتنشغل بها الحركات الإسلامية التي تعيش في أوطانها وبلدانها "المستقلة"، وتطرح شعار "إقامة الدولة الإسلامية" أو الحكم الإسلامي، في تلك البلدان كهدف لها. أما فلسطين فهي حالة مختلفة، فالأرض مغصوبة، والوطن محتل، والشعب نصفه يرزح تحت الاحتلال ونصفه الآخر مشرد في

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من لسان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

أصقاع الأرض، وليس هناك "دولة" كي نخوض صراعاً أو سجالاً على حكمها بالإسلام أو "بغير ما أنزل الله"، فالحكم الذي أنزله الله لمثل ما عليه حال فلسطين، ولا جدال فيه، هو الجهاد في سبيل الله من أجل تحريرها وتطهيرها من دنس الغزاة.

لقد طرحت حركة الجهاد الإسلامي منذ نشأتها شعار "فلسطين قضية مركزية" للحركة الإسلامية، لكن الحركة الإسلامية في العالم، للأسف، لم تدرك أهمية ودلالات هذا الشعار – الاستراتيجية، ولم تتبناه عملياً برغم ترديد بعضها له نظرياً. وظلت كافة الجماعات والحركات الإسلامية غارقة في همومها وبرامجها القطرية، ومشدودة في معظمها إلى حلم "إقامة الدولة الإسلامية" أو تطبيق شرع الله في الأرض. وخلال نصف القرن الماضي احتدم الجدال وتنوعت السبل والتجارب لتحقيق هذا الحلم من الدعوة والتربية، إلى العنف، أو الانقلاب، أو الانتخابات والمشاركة في البرلمانات والحكومات، وهي تجارب، على اختلافها، حافلة بخليط من النجاح والفشل.

لم تكن فلسطين حاضرة في برامج معظم الحركات الإسلامية أكثر من "الشعار" الذي يجري توظيفه أحياناً في معاركها الداخلية مع النخب الحاكمة والتيارات العلمانية، أو "التعاطف" الذي لا يتجاوز الدعاء والألم، وأحياناً بعض "التبرعات" التي تريح ضمير المؤمنين وتشعرهم بأنهم يمدون يد العون لإخوانهم في فلسطين.

ليس هذا تقليلاً من دور الحركات الإسلامية، لاسيما في معركة الدفاع عن الهوية، ولا سقوطاً في "القطرية" التي نعيبها على الآخرين، بل هي محاولة للاقتراب أكثر من الإطار السليم للنقاش. فالرسالة التي نود إيصالها هنا هي أن شعار "مركزية القضية الفلسطينية" الذي خذلته وهزمته "القطرية" في تفكير وسلوك وممارسة الحركة الإسلامية العالمية يجب أن لا يهزم مرة أخرى على يد "الأممية" النظرية التي تعج بها أدبيات الحركة الإسلامية. وهي أممية صحيحة في منشئها، لأنها تنبع من "عالمية" الإسلام ومازال لها سطوة وجاذبية في العقل والضمير الإسلاميين، لكنها للأسف لا تجذب الحركات الإسلامية وقياداتها لتدفعها لصياغة استراتيجية لإنقاذ فلسطين، كما فعلت الحركة الصهيونية العالمية، بل تجذب أبناء فلسطين لتأخذهم من حلم "تحرير فلسطين" ذلك الوطن الصغير، والذي يبدو خيالياً أو مستحيلاً اليوم إلى الحلم الممكن "بعودة الخلافة الراشدة" في كل أرجاء المعمورة!

لا أظن أن مسلماً يعيش حقيقة الإسلام على وجه الأرض لا يحلم بعودة الخلافة الراشدة. لكن لا ندري كيف يمكن أن يتحقق هذا الحلم والخنجر المغروس في قلب الأمة "إسرائيل" على الخريطة، والمناخ والنظام الدولي الذي أوجدها مازال مهيمناً على العالم؟!

من هنا فإن القفز على الواقع الراهن في فلسطين والمنطقة والعالم وحرف النقاش حول الموقف من المشاركة في الانتخابات في فلسطين إلى "قضية الإسلام والحكم"، هو خلط بل قلب للأولويات وانحراف بالقضية المطروحة عن مسارها الصحيح، بل إنه يأخذها إلى مربع آخر ربما يصلح لأهل الأردن ومصر والسودان واليمن والجزائر والمغرب ولبنان وتركيا وغيرها من البلدان العربية والإسلامية، لكنه لا يصلح لأهل فلسطين.. إن المربع الذي نقف فيه هو "فلسطين المغتصبة"، وإن الثوابت الإسلامية التي يجب أن تحكم العمل الكفاحي الفلسطيني هي الثوابت التي تتعلق بموقع "فلسطين" في الإسلام والتاريخ

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من لبان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

والواقع، وفريضة "الجهاد" ضد "بني إسرائيل" ودولتهم، في ضوء ما أخبره القرآن عنهم وعن دورهم في التاريخ وعدائهم للإسلام منذ فجر الرسالة إلى اليوم، وما عدا ذلك فهو إما خروج عن السياق أو نوع من الترف الفكري.

لسنا هنا بصدد بحث مفصل في هذه الثوابت التي أصبحت معروفة ومستقرة في أذهان الجميع، لكن من المفيد أن نذكر بأهم المرتكزات التي تحكم رؤيتنا وتصورنا للصراع الدائر من أجل فلسطين مثل:

- فلسطين أرض عربية إسلامية مباركة ومقدسة بنص القرآن، "ونجيناه ولوطاً إلى الأرض التي باركنا فيها للعالمين" (الأنبياء: 71).
- فلسطين، كل فلسطين لنا، ولا يجوز التنازل عن أي جزء منها.
- قضية فلسطين قضية إسلامية عربية تخص كل مسلم وكل عربي ولا تخص الفلسطينيين وحدهم.
- الكيان الصهيوني الغاصب لفلسطين كيان غريب وباطل.
- الجهاد لتحرير فلسطين واجب شرعي، بل "فرض عين" على أهل فلسطين، ثم الذين يلونهم من العرب والمسلمين.
- لا يجوز الاعتراف والصلح والمفاوضات مع الكيان الغاصب، لأنه اعتراف بالظلم وإقرار بهيمنة الباطل على الحق والكفر على الإيمان، "ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً" (النساء: 141).
- الاتفاقات والمعاهدات المبرمة مع الكيان الصهيوني باطلة وغير شرعية؛ لأنها بنيت على باطل.
- الجهاد المسلح هو الطريق الوحيد لدفع العدوان والقتل المتواصل لشعبنا ومجاهدينا على يد عدو لا يفهم إلا لغة القوة: "وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين" (البقرة: 190)، "فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم" (البقرة: 194).
- الكيان الصهيوني في أحد وجوهه هو رأس حربة الهجمة الغربية ضد أمتنا وخنجرها المغروس في القلب منها.
- المشروع الصهيوني لا يستهدف فلسطين فقط، بل يهدد حاضر ومستقبل الأمة كلها.
- الصراع مع الكيان الصهيوني ليس صراع حدود، بل هو صراع وجود، فإما أن نكون نحن على هذه الأرض أو يكونوا هم.
- اليهود في التاريخ دعاة غدر وحرب وأداة إفساد ضد الإنسانية كلها "كلما أوقدوا ناراً للحرب أطفأها الله ويسعون في الأرض فساداً والله لا يحب المفسدين" (المائدة: 64).
- تحرم موالاة اليهود والتعاون معهم ضد المسلمين "يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم إن الله لا يهدي القوم الظالمين" (المائدة: 51).
- اليهود أشد الناس عداوة وكرهاً لهذه الأمة "لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا" (المائدة: 82).
- نحن لا نقاتل اليهود لمجرد أنهم يهود، بل لأنهم معتدون علينا وغاصبون لأرضنا. "لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من ألبان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون" (الممتحنة 8 ــ 9).

- لا حرمة ولا عهد ولا قداسة لاتفاق مع اليهود، فهم ينقضون العهود والمواثيق، والسلام معهم مستحيل "أوكلما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم" (البقرة: 100).
- السلام العادل هو الذي يعيد كامل فلسطين لأهلها ويقتلع الجسم الغريب (إسرائيل) من جسد الأمة.
- ستنتهي حقبة العلو والإفساد الإسرائيلي على يد المسلمين الذين يحررون المسجد الأقصى كما بشر القرآن الكريم "فإذا جاء وعد الآخرة ليسوؤوا وجوهكم وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة وليتبروا ما علوا تتبيرا" (الإسراء: 7).

هذه الثوابت وغيرها تمثل بالنسبة لنا مسلمات في فهمنا وإدارتنا للصراع مع المشروع الصهيوني. والتي يمكن اختصارها في المرتكزات الثلاثة لحركة الجهاد: الإسلام (كمنطلق) وفلسطين كل فلسطين كهدف، والجهاد كوسيلة..

إذا قارنا هذه الثوابت بغيرها من "الثوابت الوطنية" التي يتحدث عنها البعض، فإننا في الواقع لا نجد شيئاً لدى الآخرين خارج دائرة المنظور الإسلامي ما يمكن أن نعتبره من الثوابت! فبعد الاعتراف بالدولة اليهودية وحقها في الوجود على ما يقرب من 80% من أرض فلسطين، أصبحت قضايا جزئية مثل القدس (الشريف) أي بالمعنى الضيق جداً للقدس الشرقية، والمستوطنات، والمياه، وعودة (بعض) اللاجئين (إلى أراضي 67)، أو ما يعرف بقضايا الحل النهائي بموجب اتفاق أوسلو، هي الثوابت الفلسطينية من وجهة نظر السلطة وقيادة منظمة التحرير.. واليوم وبعد رحيل ياسر عرفات، أصبحت (أفكار كلينتون) ــ كما يقول البعض ــ هي الثوابت والحد الأقصى الذي تطمح السلطة في الحصول عليه! وعندما يقول بوش إنه غير متأكد من إمكانية إقامة دولة فلسطينية (بالمواصفات الأمريكية الصهيونية) في فترة حكمه يتحول رئيس السلطة إلى ناطق رسمي يصحح "زلات لسان" حاكم البيت الأبيض، وهي إن كانت زلة لسان فعلاً فهي من طراز زلة لسانه عندما أعلن "الحرب الصليبية" على أفغانستان والعراق فوفى بزلته باحتلال البلدين!

من وجهة نظرنا، فإن الثوابت الإسلامية والوطنية التي سبق الإشارة إليها تمثل بالنسبة لنا الخطوط الحمراء التي يرسمها لنا الإسلام والوعي بالتاريخ والواقع في التعامل مع القضية الفلسطينية. فإن الالتزام المبدئي بهذه الثوابت يفضي إلى عدم القبول أو الانخراط في خطوة سياسية من شأنها أن تسهم في تكريس الأمر الواقع الذي تحاول الأطراف الدولية والإقليمية والمحلية من خلاله إضفاء مزيد من المشروعية المصطنعة على وجود الدولة العبرية، وعرقلة وضرب كل مشاريع الصمود والنهوض والجهاد من أجل تحرير أو استعادة فلسطين.

المحددات والعوامل المتغيرة:

إن الانحياز إلى الثوابت والتمسك بالمبادئ لم يعد في نظر دعاة العقلانية والواقعية، كافياً لاتخاذ القرار السياسي، بل هو برأيهم تعبير عن الجمود والانغلاق والمثالية المنبتة عن الواقع وغير المواكبة لضرورات ومتطلبات السلام والرخاء الذي يرخي سدوله على شعوب المنطقة منذ مدريد!

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من لبان الشرع الشريف
هشام البجار
مكتبة خاصة

من هنا نولي وجهنا شطر المجموعة الثانية من العوامل والمحددات، التي يتوقف عليها قرارنا بالمشاركة في الانتخابات، وهي ما تعرف بالمحددات والعوامل المتغيرة..

وتتكون هذه المحددات من مجموعتين من العوامل:

الأولى، تمثل الظروف الموضوعية المحيطة بنا على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

والثانية، تتعلق بالظروف الذاتية التي تعيشها وتمر بها حركة الجهاد الإسلامي.

على صعيد الظروف الموضوعية، فإن أي قراءة لواقع البيئة والمناخ الذي نتحرك فيه تظهر أن هذه المرحلة هي الأسوأ في تاريخ القضية، إن لم تكن الأسوأ في تاريخ الأمة.

دولياً، يسود نظام دولي أحادي القطبية، حيث دولة عظمى وحيدة (أمريكا) تهيمن على السياسة الدولية، وتعلن حرباً "صليبية" طاحنة على الإسلام والمسلمين، وتعتبر أن معركة أمن "إسرائيل" وشرعية وجودها كقوة مركزية مهيمنة في المنطقة هي معركتها.

إقليمياً، انهيار عربي مروع وغير مسبوق في تاريخ العرب. فهم ينفضون أيديهم من فلسطين صراحة ليضعوها في يد إسرائيل للشراكة في الحرب ضد "قوى الشر الظلامية المعادية للسلام" بنظرهم، ويقصدون بها حركات المقاومة (الجهاد، حماس، حزب الله) والقوى الإقليمية المتعاطفة معها (إيران وسوريا).

محلياً، نحن أمام سلطة هزيلة فاسدة وعاجزة خيارها الاستراتيجي والوحيد هو استجداء أمريكا وإسرائيل، إلى جانب فصائل متناحرة مربكة لا تملك استراتيجية موحدة، وشعب منهك أثخنته الجراحات وحشرته المرحلة بين سندان الفقر والبطالة والخذلان العربي ومطرقة القمع والبطش الصهيوني اليومي.

مثل هذه الظروف تجعل الكثيرين يفكرون بأن الواقعية تعني التكيف والتلاؤم مع هذا الواقع (أي الاستسلام له) والانحناء للعاصفة بالصعود إلى قطار "الديمقراطية الأمريكية" الذي انطلق من البيت الأبيض ليتوقف في كل العواصم والبقاع المراد ترتيبها وإعادة رسم الخرائط فيها، وفق هوى ومصالح الولايات المتحدة و"إسرائيل".

وإذا أردنا أن نقترب أكثر من الواقع المحلي الفلسطيني ونكون أكثر وضوحاً، فهناك مناخ ضاغط يسهم في تشكيل قناعة واحدة مفادها أن الانتخابات هي العلاج الوحيد والمفتاح السحري للخروج من النفق المظلم وواقع الخراب والفساد المتفشي في السلطة والزاحف إلى المجتمع. لا يمكن الحكم على صحة أو بطلان هذا الرأي إلا إذا تفحصنا الظروف والملابسات التي تكتنف عملية الانتخابات والتي سنتعرض لها لاحقاً.

أما بالنسبة للعوامل والشروط الذاتية التي تتعلق بظروف الحركة فهي مثل:

- وزن الحركة وفعلها الجهادي المميز، والذي يتطلب أداءً سياسياً مواكباً وقادراً على الحفاظ عليه.
- الحرب الصهيونية المعلنة والمفتوحة بلا هوادة ضد الحركة واستهداف قادتها وكوادرها في كل مكان.

مكتبة غداء الأرواح وحياتها
من لبان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

- الحصار الإقليمي والدولي المفروض على الحركة ويحد من قدرتها على التحرك في عمقها العربي والإسلامي لتأمين الدعم والإسناد المطلوب للجهاد والمقاومة. وآخر مظاهر الضغط الدولي والإقليمي هو طلب ما يسمى بـ "الرباعية الدولية" من سوريا إخراج قيادة الحركة من أراضيها.
- نقص الإمكانات المادية التي تفي باحتياجات الحركة المتزايدة والمتعددة في ظل الوضع الاقتصادي المأساوي في فلسطين.

إن غالبية هذه العوامل وغيرها مما لا يتسع المجال لذكره، هي كسابقتها من العوامل المتغيرة، تصب في اتجاه ترجيح المشاركة في عملية الانتخابات، وذلك، كما يقول البعض، من أجل الحفاظ على الذات أي الحفاظ على الحركة وتجنيبها الاستفراد بها من قبل الحلف الصهيوني الأمريكي في ظل الرياح العاتية التي تهب على المنطقة.

إن المحافظة على الحركة ومشروعها ضرورة شرعية، ولكنها لا تكفي، ولا تصلح بمفردها محدداً لاتخاذ قرار مصيري يترتب عليه مستقبل الحركة والمقاومة من جهة ومستقبل القضية والشعب من جهة. نعم نحن ندرك أنه ليس من العقل والحكمة ولا حتى من الشرع غض الطرف عن الظروف الموضوعية التي تحيط بنا وكذلك الذاتية التي نعيشها أو إدارة الظهر لها، واتخاذ القرار بناء على الثوابت والمبادئ الأيديولوجية فقط. ولو كان إغفال الواقع وظروفه جائزاً عقلاً وشرعاً، لفرض الجهاد في الإسلام من أول يوم للرسالة، بل لو كان يمكن التغاضي عن ظروف وأحوال وحاجات البشر لما استغرق نزول القرآن منجماً ثلاثة وعشرين سنة، ولأنزل مرة واحدة، في لحظة واحدة، في كتاب واحد، ليلتزم به الناس بغض النظر عن أحوالهم ونفسياتهم وظروفهم ومعاشهم وبيئتهم التي كان لحاظها جزءاً من صميم الدين والشريعة.

لذلك، فإن القرار الصحيح والسليم هو الذي يؤخذ في ضوء كل من المحددات الثابتة والمحددات المتغيرة معاً، ويصوغ معادلة متوازنة بينهما. فحين تعمل المحددات الثابتة والمتغيرة في اتجاه واحد، سواء بالسلب أو الإيجاب، يكون من السهل اتخاذ القرار الصحيح بكل ثقة. لكن المشكلة تبرز حين تتعارض الثوابت مع المتغيرات وتعملان في اتجاهين متضادين.

وهُنا يمكن التمييز بين ثلاث حالات:

1 ــ الانتصار للثوابت على حساب الظروف الموضوعية والذاتية الراهنة. ويصنف البعض هذا الموقف المبدئي بأنه "دوغمائي" غير واقعي، وفيه درجة عالية من المخاطرة.

2 ــ تقديم الظروف والمتغيرات الراهنة على الثوابت، وهو موقف يوصف بأنه "براغماتي" يقدم المصالح على المبادئ.

3 ــ الجمع بين "الثوابت" و"المتغيرات" على قاعدة التمسك بالثوابت، وتقليل الخسائر في جانب الظروف الراهنة ما أمكن. وهو اختيار يعبر عن "واقعية مبدئية" ينحاز للثوابت ولا يتجاهل الواقع، ويتعامل معه بمنطق تغييره أو تفادي مخاطره ما أمكن، وليس الاستسلام والرضوخ له.

مكتبة غداء الأرواح وحياتها
من لبان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

وفي الاختيار بين هذه البدائل الثلاثة يبدو الخيار الثالث الذي يجمع بين الثوابت والمتغيرات ما أمكن هو الخيار الأمثل الذي يستطيع صانع القرار الملتزم والواعي أن يأخذ به مع اطمئنان إلى تقليل في هامش الخطأ في التقدير إلى أدنى درجة.

إن حركة بوزن وأهمية حركة الجهاد الإسلامي لا تستطيع أن تغمض عيونها وتصم آذانها عما يجري من حولها، ولكنها لا يمكنها أن تختار أحد طرفي المعادلة وتختار طريق العمل السياسي الذرائعي وتزن خياراتها بميزان المصالح أولاً ولو على حساب الثوابت.

من هنا فإن قرار الحركة بعدم المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي هو قرار يجمع بين المبادئ والمصالح العامة، أو بين الثوابت والمتغيرات.

هذا ما سنوضحه في بيان ملابسات ودلالات العملية الانتخابية وأبعادها السياسية والاستراتيجية والتي تشكل إلى جانب تمسكنا بالثوابت والمبادئ الأسباب الموضوعية والعملية المباشرة لموقفنا بعدم المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي، والتي نسجلها في الجزء التالي والأخير من هذه الورقة.

الأسباب المباشرة لعدم المشاركة بالانتخابات:

إن المحددات المتغيرة لقرار المشاركة أو عدم المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي تختلف من فصيل لآخر باختلاف المنطلقات الأيديولوجية والحسابات السياسية التي يتركز عليها تقدير الموقف لكل طرف. وبالنسبة لنا في حركة الجهاد الإسلامي، فإن الأسباب التي دعتنا إلى مقاطعة هذه الانتخابات عام 1996 لم يتغير منها شيء بتقديرنا، اللهم إذا كان التغيير نحو الأسوأ، حيث يعتقد البعض أن نهاية الصراع أو تجميده لعقود قد اقتربت بعد الانسحاب الصهيوني من قطاع غزة، وفي انتظار أن يقرر شارون مستقبل الضفة الغربية من طرف واحد إذا قدر له الفوز في الانتخابات الصهيونية المزمع إجراؤها في الربيع القادم. لذا فإننا ننظر إلى المرحلة القادمة بعين الخطورة وعين الحذر الذي يدفعنا إلى إعلان عم مشاركتنا في انتخابات المجلس التشريعي القادمة، وذلك لأسباب موضوعية متعددة أهمها ما يلي:

1 ــ إن الانتخابات جزء من عملية التسوية مع الكيان الصهيوني، وما يسمى بـ "المجلس التشريعي" أنشأ بموجب اتفاق أوسلو(2) الذي وقع في واشنطن عام 1995، وكان يتكون من 88 عضواً (132 لاحقاً) ويحمل اسم "مجلس السلطة" وليس "المجلس التشريعي" كما أسمته السلطة لإبعاد شبهة أوسلو عنه وظلت التسمية دارجة إلى اليوم. إذن "المجلس التشريعي" هو نتاج أوسلو، ومحكوم بسقفه، بل هو أحد المؤسسات التي أنشأت وصممت لتنفيذ اتفاق أوسلو أو "الحكم الذاتي المحدود" كما وصفته القوى الفلسطينية التي رفضت الدخول في الانتخابات عام 1996.

2 ــ في تبرير المشاركة في الانتخابات، تقول بعض القوى التي قاطعتها عام 1996، إن "أوسلو انتهى" وأننا نعيش واقعاً وظروفاً جديدة خلقتها الانتفاضة والمقاومة.

إن نغمة "موت أوسلو" أو نعي عملية التسوية ليست جديدة، بل هي ما دأبت السلطة على ترديده عند أي تعثر للمفاوضات مع العدو حتى قبل اندلاع الانتفاضة. لكن الجديد في الموضوع أن تتبنى قوى مقاومة خطاب انتهاء أوسلو وتروج له، ليس على قاعدة أن الانتفاضة والمقاومة هي الخيار البديل الذي يجب

مكتبة عذام الأرواح وحياتها
من لسان الشرع الشريف
هشام البجار
مكتبة غاصة

أن يسود، بل يأتي لتبرير الانخراط في ما يسمى بالعملية أو اللعبة السياسية في مرحلة يجري فيها تهيئة الظروف للانقلاب على الانتفاضة والمقاومة.

وعليه، فإن خطاب موت أو انتهاء أوسلو هو من مستلزمات الاندماج والانخراط في هذه اللعبة، وهو خطاب خطير ومناف للحقيقة. فالسلطة خلال سنوات الانتفاضة، برغم كل ما تعرضت له على يد الاحتلال، أكدت ولا زالت التزامها باتفاق أوسلو وعملية التسوية. ففي كل المحطات، من تقرير ميتشل، إلى خطة تينت، إلى تفاهمات باريس، وتفاهمات طابا، وخارطة الطريق، وتفاهمات وادي عربة، وقمة شرم الشيخ، إلى اتفاق المعابر مؤخراً، لم تخرج السلطة عن سياق أوسلو، ومازالت متمسكة بعملية التسوية التي دشنت عملياً بهذا الاتفاق عام 1993. من هنا، فإن كل الأسس التي قامت عليها الانتخابات عام 1996 واعتبرت مناقضة للثوابت الوطنية من وجهة نظر المقاطعين مازالت قائمة. أما إذا كان هناك تغيير ولابد، فهو تغيير نحو الأسوأ حيث أعادت "إسرائيل" احتلال مناطق (أ، ب) في الضفة الغربية، بما يدل على توسيع رقعة الاحتلال وتكريسه، وهذا يؤكد أن المرحلة "مرحلة تحرر وطني" وليست مرحلة بناء نظام سياسي مستقر، على الجميع أن ينخرط فيه أو يلتحق به.

3 ـ إن الانتخابات والمشاركة السياسية كجزء من "الديمقراطية" التي يتغنى بها العالم الغربي ووكلاؤه في بلادنا، يفترض أن تتم في دولة مستقلة ذات سيادة، ومجتمع قادر على إنتاج شروط حياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بحرية كاملة. أما الانتخابات الفلسطينية فهي تجري في ظل احتلال يمارس أشرس أشكال القمع والإرهاب اليومي ضد الأرض والإنسان. إن الانخراط في الديمقراطية المزعومة في ظل الاحتلال يضفي مشروعية على واقع الاحتلال ويسجل سابقة خطيرة في تاريخ الشعوب التي تتعرض للاستعمار والاحتلال الأجنبي.. إن "إسرائيل" التي تفرض كل يوم واقعاً جديداً على الأرض وتتحكم في كل مفاصل الحركة لا يمكن أن تقبل بالانتخابات لو كانت ستغير شروط الوضع الراهن لصالح الشعب الفلسطيني أو لصالح المقاومة. لقد فرضت دولة الاحتلال شروطها التي تضمن أمنها ومصالحها فتم تصميم انتخابات تتعامل مع المتاح والمسموح به إسرائيلياً. وعليه، فإن ادعاء البعض بأن المشاركة في الانتخابات سيعزز المقاومة ويكسبها شرعية الاعتراف الرسمي بها ليس صحيحاً. إن "إسرائيل" لن تسمح بأي حال من الأحوال أن يحدد قواعد اللعبة أحد غيرها. من هنا جاء اعتراض حكومة العدو على مشاركة بعض قوى المقاومة في الانتخابات. وهو اعتراض يأتي في سياق المساومات، ويلتقي مع وجهة النظر الأميركية والغربية في عدم إمكانية الجمع بين المقاومة (الإرهاب) والسياسة. وأيضاً تعذر الجمع بين عدم الاعتراف بإسرائيل والمطالبة بإزالتها من جهة، والجلوس في "البرلمان" الفلسطيني من جهة أخرى. وعليه، فإن القبول الأمريكي والإسرائيلي لاندماج أي فصيل فلسطيني في "الديمقراطية الفلسطينية" يتطلب أمرين: الأول، "نبذ الإرهاب"، كما حدث مع عرفات ومنظمة التحرير، والتخلي عن خيار المقاومة. فمن غير المسموح به ولا المعقول من وجهة النظر الصهيونية والغربية بل والعربية الرسمية في معظمها، أن يدخل أعضاء أي فصيل فلسطيني "المجلس التشريعي" ويحملون بطاقات (vip) يجتازون بها الحواجز الإسرائيلية التي تحاصر الناس، ثم يرسل هذا الفصيل في الغد من يفجر نفسه في عملية استشهادية ضد الإسرائيليين في أي بقعة من فلسطين! الأمر

مكتبة غداء الأرواح وحياتها
من لبان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة عامة

الثاني، أن يعترف الفصيل بإسرائيل أو أن يسحب من أدبياته الدعوة لإزالتها وتحرير كامل فلسطين.. ولأن الاعتراف بإسرائيل غير ممكن وغير وارد لدى أي حركة إسلامية مثلاً، فإن الإسرائيليين والأميركيين يكفيهم "الإعلان الرسمي" عن القبول ببرنامج مرحلي يقبل بدولة فلسطينية في حدود عام 1967 على غرار البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير، فحين يكون الهدف النهائي (ولو جرى وصفه بالمرحلي) استرداد الأراضي المحتلة عام 1967، فهذا السكوت عن باقي أرض فلسطين التي أقيمت عليها الدولة اليهودية هو اعتراف ضمني بإسرائيل وسترحب به الولايات المتحدة وبقية القوى الغربية، وسيعتبرونه تحولاً استراتيجياً يسهم في احتواء بعض قوى الإسلام المقاوم، التي تمثل أكبر خطر على وجود ومستقبل إسرائيل في المنطقة.

4 ــ يقول البعض إن المشاركة في "الانتخابات التشريعية" هي المدخل للمشاركة أو التأثير في القرار الفلسطيني وإنهاء حالة التفرد التي تستأثر بها السلطة وحزبها (فتح)، بالقرار الوطني الفلسطيني.. وهنا نسأل ما هو القرار المطلوب المشاركة أو التأثير فيه، وكيف؟

المعروف أن القرار الذي تستأثر به السلطة هو "قرار التسوية والمفاوضات مع إسرائيل"، فما الذي نريده من السلطة بشأن هذا القرار وكيف تتم المشاركة فيه أو التعامل معه؟ هناك ثلاثة احتمالات تتعلق بهذا الأمر:

1 ــ أن تحصل قوى معارضة على أغلبية في الانتخابات، وتشكل بديلاً للسلطة في صناعة هذا القرار، ويستمر "البديل" في التفاوض مع إسرائيل بأداء أفضل من أداء السلطة!

2 ــ أن تعطل الأغلبية المعارضة تشكيل أي حكومة تتفاوض مع إسرائيل، بما يعني تعطيل عملية التسوية أو تعلن إلغاءها كما فعل النحاس باشا في مصر بإلغاء معاهدة 1936 مع الإنجليز.

3 ــ أن لا تحصل القوى المعارضة على أغلبية في المجلس وتبقى الأغلبية لفريق أوسلو ليمرر ما يريد من قرارات.

إذا سألت القوى الملتحقة بالانتخابات أي الخيارات يريدون تحصل على الإجابة الفورية بأن الخيار الأول مستحيل، وأنهم لا يمكن أن يقودوا حكومة "تفاوض العدو الصهيوني" أو أن يكونوا جزءاً منها (هذا هو الموقف حتى الآن!). يبقى الخياران الثاني والثالث وكلاهما لا يخلو من مأزق كبير وفاتورة غالية الثمن.

بالنسبة للخيار الثاني، هل هم فعلاً يريدون إسقاط أوسلو بطريقة ديمقراطية؟! هل هم جاهزون لهذا الخيار؟ وهل لديهم تصور عن تبعاته وآثاره في الساحة الفلسطينية والمنطقة؟! وهل يسمح الغرب أصلاً بذلك؟! وتجربة الجزائر التي كانت أقل خطورة بكثير من الوضع في فلسطين شاهد على الموقف الغربي؟!

لا شك أن الملتحقين بالانتخابات يدركون كل هذا، ولديهم إجابة صريحة وواضحة وبسيطة هي: لا نريد أغلبية في المجلس تسقط أوسلو!

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من لبان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

إذن، يبقى الخيار الثالث هو الخيار الوحيد المتاح والممكن، وهو أيضاً يثير أسئلة محيرة وهامة. إذا لم يكن المطلوب الحصول على أغلبية في المجلس، فأين هي المشاركة في القرار؟! وأين هو التأثير في مجرى القرار؟! ولماذا المشاركة أصلاً، وما الهدف منها في هذه الحالة؟!

إن المشاركة في مجلس الأغلبية فيه لفريق أوسلو هي هدية كبرى ومجانية لكل أطراف التسوية. إنها تضفي على القرارات التي سيتخذها فريق أوسلو شرعية لم يحلموا بها. فطالما أن القوى الأخرى قبلت بقواعد "اللعبة الديمقراطية" ولم تحصل على الأغلبية الموجهة أو المعطلة للقرار، فعليها أن تسلم بالنتائج وتقبل بأي قرار يصدر عن هذا المجلس مهما كانت خطورته. أي أنها ستكون بمثابة "شاهد زور"، ولن يعفيها من هذا الوصف تسجيل اعتراضها أو حتى الصراخ ضد أي قرار يتخذ.. والذين صمموا المجلس من البداية كانوا يريدون الوصول لهذه اللحظة، ولا يضيرهم أن يتحول المجلس إلى منبر للسباب أو ساحة للعراك بالأيدي بين القوى، المهم في النهاية أن يصدر القرار وبطريقة "ديمقراطية" في الاتجاه الذي يريدون! عندها لا يتجاوز فعل القوى المعارضة القول المأثور: "أوسعته سباً وأودى بالأبل"!

5 – إن انخراط قوى المقاومة في اللعبة السياسية تحت مظلة أوسلو، يصادر وبأثر رجعي كل الانتقادات الموجهة لأوسلو والتسوية. قبل هذا الانخراط كان يقال: إن التسوية لا تعبر عن إرادة الشعب الفلسطيني، وإن خيار أوسلو هو خيار قيادة منظمة التحرير التي لم تستفت فيه الشعب الفلسطيني ولم تأخذ رأيه ولم تراع حقوقه ومصالحه. الآن سيقال: إن "العملية السياسية" تسير بشكل "ديمقراطي" وفق إرادة الشعب الفلسطيني الممثل (بكل) قواه في المجلس التشريعي. وبدون انخراط القوى الجديدة في الانتخابات لا يستطيع أحد أن يزعم أن ما يجري يعبر عن إرادة الشعب الفلسطيني، حتى لو قيل إن المجلس التشريعي مجلس منتخب كما يقال عن المجلس الحالي، لأنه في النهاية يمثل لوناً واحداً من ألوان الطيف السياسي الفلسطيني. وخارج لعبة الانتخابات السياسية، فإن حزب السلطة فتح في أوج قوته في بدايات أوسلو لم يكن يحصل في استطلاعات الرأي، بغض النظر عن الموقف منها، أكثر من 35% من الشارع الفلسطيني، وهو اليوم أقل بكثير من ذلك في ظل تراجع رصيد فتح أمام صعود نفوذ قوى المقاومة الإسلامية، وانخراط قطاع كبير من أبناء فتح في أجنحتها العسكرية. وبرغم كل ما تعانيه حركة فتح اليوم من أزمات داخلية، فإن مشاركة قوى المقاومة في الانتخابات السياسية سيصب في مصلحة فتح إذا تمكنت من ترتيب أوضاعها الداخلية؛ لأن هذه المشاركة تعزز خيار التسوية على حساب المقاومة، وتثبت صوابية خيار فتح التي خاضت الانتخابات بمفردها عام 1996، واليوم يلتحق بها الآخرون، مع أن كل العوامل التي دفعتهم لمقاطعة الانتخابات سابقاً مازالت قائمة! وأكثر من ذلك أن فتح التي كانت مدانة بالتفريط والتنازل لمشاركتها في انتخابات عام 1996، اليوم هي مدانة ومتهمة إذا فكرت أو طالبت بتأجيل الانتخابات! إن هذا الانقلاب في موقف بعض قوى المقاومة ربما يعيد لفتح، لو كانت أفضل حالاً داخلياً، رصيدها الذي فقدته لصالح هذه القوى أثناء الانتفاضة. والأهم من ذلك، أنه سيضع رصيد قوى المقاومة المشاركة في الانتخابات في النهاية في طاحونة التسوية ليقال إن ما يجري يعبر عن الإجماع الوطني ويمثل إرادة الشعب الفلسطيني وليس فصيلاً بمفرده.

مكتبة عذاب الأرواح وحياتها
من لسان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

6 ـــ إن "الديمقراطية" الفلسطينية التي يتغنى بها الأمريكيون قبل الفلسطينيين ليست طريقاً لتحقيق وحدة الشعب الفلسطيني أو بناء الإجماع الوطني الحقيقي، بل هي أداة لتكريس واقع انقسام وتجزئة الشعب الفلسطيني وتهميش الغالبية العظمى منه في القرار الوطني. فالانتخابات السياسية التي تجري في الضفة وغزة فقط، تستثني أكثر من ثلثي الشعب الفلسطيني في الشتات وفلسطينيي 1948. فكيف يتم تصميم نظام سياسي فلسطيني والانخراط فيه ليقرر مصير الشعب الفلسطيني وقضيته بعيداً عن رأي أغلبية هذا الشعب؟! لماذا تعطى "الديمقراطية الغربية" الفرصة لمواطني ورعايا الدول الموجودين في الخارج بممارسة حق الاقتراع والتصويت في سفارات الدول أو بعثاتها الدبلوماسية؟

هب أن السلطة الفلسطينية ستنظم عملية اقتراع للفلسطينيين الموجودين في الخارج، فمن هو الفلسطيني الذي يحق له المشاركة؟ هل هم سكان الضفة وغزة فقط أم كل فلسطيني؟! إذاً المشاركة لا تتوقف على قرار الفرد وحرية الاختيار بل على الشروط والإملاءات الإسرائيلية التي حكمت اتفاق أوسلو، وهذا يعني أن هذه الديمقراطية المزعومة هي مجرد كذبة تتنافى وأبسط شروط الديمقراطية الغربية، وهي الحرية.

وإذا كانت الانتخابات في "الديمقراطية" تتم على أساس المواطنة. فماذا يعني حرمان أكثر من ثلثي الشعب الفلسطيني من المشاركة في الانتخابات السياسية واختيار ممثليه؟ ألا يعني هذا عدم الاعتراف بفلسطينية هؤلاء الفلسطينيين؟!

في ضوء ذلك، فهذه الانتخابات ليست مجرد أداة أو وسيلة لإدارة شؤون الناس في الضفة والقطاع، بل هي ماكينة وفرازة تحدد من هو الفلسطيني ومن هو غير الفلسطيني؟! وفي أبسط الأحوال، فإن النظام الفلسطيني الذي يجري تصميمه وبناؤه بهذه العملية ليس لكل الفلسطينيين، وهذه نتيجة طبيعية للقبول مسبقاً في ظل التسوية بأن فلسطين ليست لكل الفلسطينيين أو ليس كل فلسطين للفلسطينيين!

إننا نعجب كيف يمكن لقوى المقاومة أن تنخرط في مؤسسات السلطة وتمنحها شرعية تمكنها من أن تقرر مصير بقية الشعب الفلسطيني وتبت في حقهم بالعودة إلى أراضيهم وممتلكاتهم في فلسطين (بالتنازل المتوقع) دون أن تستشيرهم أو تسمع رأيهم بذلك؟

7, ـــ إن الاندفاع الفلسطيني للمشاركة في الانتخابات يعطي رسائل وإيحاءات مضللة عن واقع الشعب الفلسطيني ومعاناته في ظل الاحتلال. فبالإضافة إلى تساوق الانتخابات مع البرنامج الأمريكي بفرض "ديمقراطية الاحتلال" كما هو الحال في العراق، فإنها تمثل ذريعة لكل الأنظمة العربية والإسلامية المتحللة من أي التزام تجاه فلسطين لتهرول وترتمي في أحضان "إسرائيل"! حتى وصل الأمر بأحد الكتاب العرب مؤخراً أن يدعو حكومة بلاده (الكويت) إلى الإسراع في تطبيع العلاقة مع "الشقيقة إسرائيل"!!

لقد بدأت موجة الاندفاع الحالية نحو التطبيع مع إسرائيل التي برزت في مواقف حكومات باكستان وتونس والمغرب وقطر والبحرين وغيرها بمجرد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، ويتوقع لها أن تشهد اندفاعة جديدة في موسم الانتخابات الفلسطينية المرتقبة، والتي ستوحي زوراً وبهتاناً بأن الفلسطينيين استعادوا أرضهم وحقوقهم، ويعيشون حياتهم الآمنة والمستقرة في ظل نظام أكثر ديمقراطية

من كثير من دول المنطقة كما يزعم عزّابو "الديمقراطية" في العالم. إن مثل المقارنة المضللة لا تحاول إخفاء وجه الاحتلال البشع فقط، بل تجمله وتكسب الشرعية، وتحمل الشعب الفلسطيني مسؤولية الجرائم الصهيونية التي ترتكب بحقه كل يوم!

8 ــ يقيس البعض استعداده للمشاركة في انتخابات "المجلس التشريعي" على مشاركة حزب الله في البرلمان اللبناني ومؤخراً في الحكومة، بهدف حماية المقاومة وتأكيد مشروعيتها. وهذا قياس في غير محله حيث الحالة اللبنانية مختلفة تماماً عن الوضع في فلسطين. في لبنان هناك دولة لها سيادة ونظام سياسي مستقل، والدولة ليست ضد المقاومة اللبنانية، والحكومة لم توقع أي اتفاق مع أي طرف خارجي يلزمها بالعمل ضد المقاومة. ونظام الحكم يستمد مشروعيته من الشعب اللبناني وليس من اتفاقات على غرار أوسلو. ولبنان كله قبل التحرير (دولة، وحكومة، وشعباً) كان مجمعاً على مشروعية المقاومة، ولم يشترط أحد على حزب الله أن يتخلى عن المقاومة، سراً أو علانية. أي أن المشاركة السياسية لم تكن تتطلب من حزب الله أن يقدم أي تنازل يتعلق بالمقاومة مراعاة لالتزامات السلطة اللبنانية مع أي طرف، كما هو الحال مع السلطة الفلسطينية. إذن، في البرلمان اللبناني اجتمعت "مشروعية المقاومة" المستمدة من الإجماع الوطني عليها مع "شرعية السلطة" المستمدة من إرادة الشعب اللبناني وتتمتع بكامل السيادة على أرضها. أما في فلسطين، فقوى المقاومة الذاهبة للمجلس التشريعي لن تحصل على ورقة البراءة من تهمة "الإرهاب" وصك المشروعية التي تسمح لها بالاندماج الكامل في مؤسسات السلطة والنظام السياسي وليد الاتفاقات مع العدو، إلا إذا تخلت عن المقاومة بمقتضى خارطة الطريق والتزامات السلطة أمام الإدارة الأمريكية و"إسرائيل". أي أن المعادلة المطروحة في فلسطين، وبخلاف الحالة اللبنانية، هي مقايضة مشروعية المقاومة بمشروعية المشاركة السياسية المستمدة من أوسلو.

أما التطور الذي طرأ على موقف السلطة اللبنانية من سلاح المقاومة مؤخراً، ودخول حزب الله الحكومة لحماية سلاح المقاومة، فإن الجدل الدائر في الساحة اللبنانية حول هذه المسألة يتركز حول جدوى ومبررات الاحتفاظ بهذا السلاح بعد التحرير. وهذا جدل لا يصلح القياس عليه في الساحة الفلسطينية؛ لأننا لو قارنا الوضع اللبناني الآن، بالوضع الفلسطيني بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة، لوجدنا أن القطاع لم يحرر بشكل كامل وباقي فلسطين محتلة، بينما في لبنان، البلد كله محرر وكامل السيادة، ومزارع شبعا فقط هي المحتلة.

ماذا لو عكسنا الوضع وقلنا: إن لبنان كله محتل (كما فلسطين) وفقط مزارع شبعا هي المحررة وبشكل منقوص، هل يمكن لحزب الله أو أي لبناني أن يناقش في مشروعية المقاومة أو يكون لديه أي مشروع أو أي عنوان غير الجهاد والمقاومة؟!

9 ــ تربط القوى الملتحقة بالانتخابات مشاركتها بالرغبة في الإصلاح ومحاربة الفساد باعتباره مطلباً شعبياً. والسؤال الذي يطرح هنا: لماذا لم يقم "المجلس التشريعي" بالإصلاح ومحاربة الفساد طيلة السنوات العشر الماضية؟! هل العوائق التي حالت دونه ودون ذلك، سواء ما يتعلق بالوضع الداخلي الفلسطيني منها، أو ما يتعلق بالاحتلال لم تعد موجودة، أم أنها مازالت كما هي أو أسوأ؟!

مكتبة عذاب الأرواح وحياتها
من لبان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

إن علاقة المجلس التشريعي برئيس السلطة أو بالحكومة أو بحركة فتح لم ولن يتغير منها شيء، إلا إذا قررت القوى الجديدة قلب الطاولة في وجه الوضع القائم وإنهاء سيطرة فتح على المجلس، الأمر الذي يتنافى والتطمينات التي توجهها هذه القوى لفتح.

وعلى الصعيد الداخلي أيضاً، لا يبدو أن هناك اتفاقاً على دور المجلس في الشارع الفلسطيني، فالسلطة تريده بالدرجة الأولى أداة يضفي الشرعية على عملية التسوية وكل قراراتها السياسية. والمجتمع والشعب يريده أداة للإصلاح عبر سن القوانين التي تحل مشاكل الصحة والتعليم والبطالة وغيرها وتكفل سيادة الأمن واحترام القوانين، وأن يمارس دوره في عملية الرقابة والمحاسبة الحكومية والمساءلة القانونية وسن قوانين تحارب الفساد والفاسدين.. خلال تجربته السابقة لم يفلح المجلس في شيء من هذا، وسيزداد وضعه تعقيداً بدخول قوى جديدة تريده منبراً ومظلة لشرعية وحماية المقاومة!

أما دور الاحتلال وإجراءاته القمعية، فحدث ولا حرج. كيف يمكن لمجلس لا يستطيع أعضاؤه الانتقال من قطاع غزة إلى الضفة لحضور الجلسات في رام الله، أن يمارس دوره وأن يخفف من معاناة شعب يرزح تحت قمع الاحتلال. إنه مجلس، إن جاز لنا تسميته مجازاً بالبرلمان، فهو "برلمان في الأسر" مثله مثل بعض أعضائه المعتقلين في سجون الاحتلال بلا منعة أو حصانة سياسية. فالدولة اليهودية هي التي تمنح الحصانة لمن تشاء وتحجبها عمن تشاء!

هل سينضم ممثلو المقاومة إلى أعضاء المجلس التشريعي الذين لا يرف لهم جفن، ولا يفكرون بتمزيق بطاقات الـ vip على الحواجز احتجاجاً على القمع والتنكيل الذي يتعرض له الشعب على الحواجز الصهيونية أمام أعين ممثلة في "البرلمان العتيد"؟!

إن المشكلة برأينا أكبر من ذلك، وهي ليست بتمزيق البطاقات أو الاحتفاظ بها بل هي ابتداء في دخول "برلمان مأسور" في ظل دبابات وجيش وحواجز الاحتلال.. المشكلة هي بيع الأوهام والآمال على جماهير الشعب الذين تحول الكثيرون منهم في زمن السلطة إلى متسولين على أبواب الوزارات أو الجمعيات الخيرية من أجل الكوبونات الغذائية ودغدغة عواطفهم، وإيهامهم أن الخلاص من معاناتهم بكل أشكالها هي في الانتخابات والديمقراطية والإصلاح، وليس في الخلاص والتحرر من الاحتلال.

10. — إن انتخابات تجري في ظل الظروف والشروط السابقة لا يمكن أن تسهم في حل مشاكل الشعب الفلسطيني أو التخفيف من معاناته، بل ربما ساعدت على خلق المزيد من التعقيدات التي تفاقم الوضع وتزيده سوءاً.

إن تشابك العصبيات المناطقية والعشائرية والحزبية السياسية وما ينجم عنها من صراع واستنزاف للقوة الجمعية، هو أمر يهدد وحدة وتماسك النسيج الاجتماعي والعاطفي والثقافي للشعب، ويصب في مصلحة الاحتلال الذي يتنفس الصعداء وهو يرى الشعب الفلسطيني يغير سلم أولوياته، ويستهلك طاقاته وإمكاناته في لعبة السياسة وليس في مقاومة الاحتلال.

كما أن ما يبرز في الانتخابات من ظواهر سلبية لاسيما ظاهرة شراء الأصوات أو شراء الذمم واستغلال ضائقة المواطنين الاقتصادية وسوء أحوالهم المعيشية، وعدم تحديد سقف مالي للإنفاق على الدعاية الانتخابية، يكرس قيماً سيئة تتناقض وأخلاق وطبائع الشعب الفلسطيني المجاهد والمضحي.. إن

مكتبة عذاب الأرواح وحياتها
من لبان الشرع الشريف
هشام النعل
مكتبة خاصة

قيم التضحية والتكافل التي تبرز في ظل الانتفاضة والمقاومة كلها مهددة بالتراجع عبر الدخول في موسم الانتخابات واللعبة السياسية حيث يصبح "الحصول على المال" وليس "التضحية بالروح والدم" هو سيد الموقف.. في هكذا أجواء يصبح المال هو العامل الحاسم في الانتخابات لأنه القادر على تغيير قناعات واختيارات كل المحتاجين والمستضعفين الذين لا يجدون قوت يومهم من خلال الاتفاق على الماكينة الدعائية بلا سقف وما يغدق على جيوب الناخبين.. وهذا يتنافى وحرية ونزاهة الانتخابات؛ لأن الأكثر مالاً في هذا الحال هو الأكثر حظاً في الفوز والنجاح!

ورغم أن هذا يمكن أن يحدث في أي انتخابات في أي مكان في العالم، لكن الأمر في فلسطين مختلف حيث ما يجري هو قلب لسلم الأولويات أولاً، وإضعاف لمخزون القيم والروح التي هي الوقود الأساسي لكفاح الشعب وصموده ثانياً.

أخيراً، لهذه الملاحظات وهذه الأسباب نرى أنه ليس من مصلحة الشعب الفلسطيني وقضيته ولا من مصلحة الإسلام والحركة الإسلامية لما تمثله فلسطين من قضية مركزية للأمة أن نشارك كحركة جهاد إسلامي في "انتخابات المجلس التشريعي" القادمة. وهذا الموقف هو من قبيل الرأي والاجتهاد النابع للقراءة الدقيقة والمسؤولة للمرحلة وللظروف والمعطيات الراهنة الحساسة والدقيقة التي تمر بها قضيتنا وأمتنا.

إن هذا الموقف المسؤول ينبع من حرصنا على التمسك بثوابت قضيتنا وحمايتها من الضياع أولاً، ومن تفاعلنا واستجابتنا للواقع الراهن ثانياً.. وهي استجابة لا يمكن أن تتم بمعزل عن الثوابت، وإلا، فإننا سننزلق إلى منحدر التفريط والتنازل خطوة خطوة.

إن التزامنا بالإسلام وفهمنا واستيعابنا لروحه وشريعته يفرضان علينا أن نتعامل مع الواقع الذي نحيا فيه بإيجابية، لكن ليس على قاعدة الاستسلام له، أو استخدام الشريعة لانتقاء ما يمكن تأويله منها لتبرير انحرافات لواقع.. إن الواقعية المستمدة من السياسة الشرعية في نظرنا تفرض علينا تغيير الواقع وليس تبريره وإسباغ الشرعية عليه بالانخراط والاندماج فيه.

وإلى المتخوفين على مستقبل الحركة ودورها السياسي في ظل عدم مشاركتها في الانتخابات نقول: إن المشاركة في انتخابات السلطة هي جزء من العمل السياسي وليست كله، وإلا ماذا كانت تفعل قوى المقاومة خلال السنوات العشر الماضية التي لم تدخل فيها إلى المجلس التشريعي؟ ألم تكن تمارس العمل السياسي وتعبر عن موقفها المعارض لما يجري، لكن ليس من على مقاعد مجلس سلطة أوسلو "التشريعي".. وحين تكون المشاركة في هذه الانتخابات على حساب مشروع المقاومة أو تؤسس للانقلاب القادم عليه روحاً وثقافة وسياسة، فإن خيارنا وسياستنا وقرارنا هو المحافظة على المقاومة والعض عليها بالنواجذ، مهما كانت ظروفها، فهي الخيار والطريق الذي يمكن أن يعيد لنا الأرض والحقوق، وما عداها فقد جربناه ولم نزدد به من "حلم فلسطين" إلا بعداً، بل كاد الحلم في ظل التسوية أن يتحول إلى كابوس مرعب، لولا أن رحم الله شعبنا بالانتفاضة!

هل يقبل الشعب الفلسطيني، و الحركة الإسلامية
وقوى المقاومة مقايضة "البندقية" بمقعد في "مجلس السلطة"؟!

لا شك أن الانسحاب الصهيوني من قطاع غزة، أنتج العديد من الأسئلة الهامة التي تحتاج إلى إجابة. وفي مقدمتها، مستقبل المقاومة الفلسطينية المسلحة، وما هو موقعها في الصراع وعلاقتها بعملية التسوية التي مازالت شبه معطلة؟

لا يمكن الإجابة عن هذا السؤال دون إلقاء نظرة سريعة على المسار التاريخي للصراع من أجل فلسطين، وأهم المحطات الرئيسة فيه، وأدوات وأشكال النضال التي اعتمدها.

إذا بدأنا بعام 1948 عند إعلان قيام "دولة إسرائيل" ككيان غريب في المنطقة، دخلت سبعة جيوش عربية فلسطين لمحاربة المشروع الصهيوني وتحرير "فلسطين المغتصبة" من العصابات الصهيونية كما كانت تعرف يومها.

اندحرت الجيوش العربية بعد أن أخفقت في إنجاز مهمة التحرير، وترسمت خطوط الهدنة عام 1949، ليكمل المشروع الصهيوني خلفها ورشة إعمار "الدولة اليهودية" الوليدة التي خاضت في حزيران 1967 حرباً جديدة ضد جيوش الدول العربية، لكنها هذه المرة انحصرت في ثلاث دول هي الأردن ومصر وسوريا. كانت النتيجة هزيمة مدوية أكمل فيها اليهود احتلال كامل فلسطين، وزاد عليها احتلال أكثر من أربعة أضعاف مساحتها في سيناء والجولان. بعد هزيمة حزيران هبط السقف العربي في مؤتمر الخرطوم من هدف "تحرير كامل فلسطين" إلى مجرد "إزالة آثار العدوان".. ولإنجاز هذا الهدف، خاض العرب حرباً جديدة عام 1973، اقتصرت على دولتين هذه المرة هما مصر وسوريا، فيما الأردن، الشريك الثالث في هزيمة حزيران، كان مليكه الحسين بن طلال يطير سراً إلى تل أبيب ليبلغ غولدامئير، رئيسة الوزراء الصهيوني آنذاك، بنوايا مصر وسوريا شن حرب على الدولة اليهودية!

لم يمر وقت طويل على حرب أكتوبر 1973 كي يتبين أنها كانت آخر الحروب العربية النظامية في الصراع مع إسرائيل.. فبتوقيع اتفاقية كامب ديفيد (1978) ثم معاهدة الصلح مع إسرائيل عام 1979، استعادت مصر سيناء منقوصة السيادة، لكنها خرجت بذلك من الصراع، بل بحكم ثقلها ووزنها، انتهى في القاموس الرسمي العربي ما كان يعرف بالصراع العربي ــ الصهيوني.

لم يكن دخول الجيش الصهيوني لأول عاصمة عربية بيروت عام 1982 خروجاً على ذلك، أو عودة بالصراع إلى بعده القومي، فقد كانت حرب 1982 حرباً إسرائيلية ــ فلسطينية على أرض عربية هدفها تدمير منظمة التحرير وفصائل الثورة الفلسطينية. كما أن ما تلاها من مقاومة وطنية وإسلامية لبنانية لم تكن تعبيراً عن انخراط عربي رسمي في الصراع، بل هي استجابة شعبية تعكس موقف جماهير الأمة حين تتاح لها الفرصة لدخول المعركة.

بعد خروج منظمة التحرير من لبنان إلى تونس عام 1982، وتشتت مقاتليها بين العواصم، لم تستطع "جبهة الرفض والتصدي" أن تشكل رافعة تعيد للصراع بعده العربي الذي انكسر بخروج مصر منه بعد كامب ديفيد. فلسطينياً، خبت شعلة الكفاح المسلح، وراحت قيادة منظمة التحرير تبحث عن شرعية جديدة غير "الشرعية الثورية"، وذلك عبر دهاليز السياسة الإقليمية والدولية. وحين أفصح النظام العربي

في قمة عمان 1987، بأن الأولوية الأولى في جدول أعماله لم تعد لفلسطين بل لحرب النظام العراقي على البوابة الشرقية ضد إيران، اندفع الشعب الفلسطيني في الداخل لأخذ زمام المبادرة "كي يقلع أشواكه بيديه" كما يقولون، فكانت الانتفاضة الأولى أواخر عام 1987.

كانت الانتفاضة تعبيراً عن اختزال الصراع الذي أضحى مجرد صراع فلسطيني ــ إسرائيلي. فضاقت مساحته ليقتصر على جماهير الضفة الغربية وقطاع غزة، وبوسائل أقل من الكفاح المسلح وأعلى من النضال السلبي (السلمي).

من هنا حرصت قيادة منظمة التحرير، ولحق بها إعلام النظام العربي، على التأكيد على تسمية الانتفاضة الأولى "بانتفاضة الحجارة" أو حتى "انتفاضة أطفال الحجارة".. في خطوة لاستدرار عطف العالم وتوجيه رسالة للغرب أن الانتفاضة الفلسطينية لا تعني العودة إلى الكفاح المسلح الذي كان يعرف يوماً ما "بالطريق الوحيد" لتحرير فلسطين.

كان اجتياح صدام حسين للكويت في صيف 1990 مقدمة لحرب الخليج الثانية أو ما عرف "بعاصفة الصحراء" التي دشنت انتصار الولايات المتحدة، وانتهاء الحرب الباردة، بانهيار الاتحاد السوفيتي، وإعلان قيام ما سمي بالنظام العالمي الجديد أو العالم الأحادي القطبية في السياسة الدولية.

كان مما عصفت به "عاصفة الصحراء" الانتفاضة الأولى، فتم إجهاضها على خلفية الخوف من فزاعة "الأصولية الإسلامية" مما حدا بقيادة منظمة التحرير إلى الانخراط في عملية التسوية التي انطلقت في مدريد عام 1991، ومفاوضات واشنطن المارثونية ثم كانت الانعطافة التاريخية الأخطر بتوقيع اتفاق أوسلو الذي عرف باتفاق غزة ــ أريحا، عام 1993.

كان توقيع اتفاق أوسلو بمباركة النظام العربي في عمومه هو الانقلاب الأخطر في تاريخ الصراع، والذي يمكن تلخيصه بكلمة واحدة هي نهاية الشكل المسلح لهذا الصراع الذي أصبح اسمه النزاع الفلسطيني ــ الإسرائيلي ليس على فلسطين بل على الضفة وغزة التي تم تعريفها في اتفاق أوسلو بأنها "أرض متنازع عليها"..

تحت سقف التسوية، وفي ظل النظام الدولي والإقليمي الجديد، أصبح النزاع الفلسطيني ــ الإسرائيلي نزاعاً "سياسياً" فقط.. ولم يعد مسموحاً للصراع أن يأخذ شكلاً مسلحاً، بل إن من ينادي بذلك فمكانه الزنزانة "الفلسطينية" هذه المرة!

بدخول القضية الفلسطينية عصر أوسلو سقطت المزيد من المقولات والشعارات المتعلقة بالصراع، بل أصبح الحديث عنها ينتمي لعالم الخيال أو الخرافة.. سقط شعار تحرير فلسطين، وسقطت مقولة الصراع العربي ــ الصهيوني في شقها الرسمي نهائياً.. وسقطت مقولة الحق العربي والإسلامي في فلسطين، سقط شعار قومية القضية وإسلامية القضية (والحديث دائماً يتعلق بالجانب الرسمي).. كرست أوسلو تسليم العرب سياسياً وواقعياً بحق إسرائيل في الوجود كدولة طبيعية وكجزء من نسيج المنطقة. بالشراكة الفلسطينية ــ الإسرائيلية التي أسسها اتفاق أوسلو، وحرص ياسر عرفات على التغني بها بالحديث عن (شريكه رابين)، سقطت مبررات مقاطعة إسرائيل لدى كثير من دول العالم والعرب، ونشط الجميع لإزالة الكثير من العقبات التي تجعل من إسرائيل كياناً منبوذاً في المنطقة، بل سعت

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من لبان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

أنظمة وحكومات على إلغاء كراهية "العدو الغاصب" لفلسطين من عقول شعوبها، وتم التسويق لما يسمى مشروع الشرق الأوسط الجديد؛ إيذاناً بنهاية ما عرف "بالوطن العربي"، وتم الترويج لإسرائيل والسلام الكاذب معها إلى حد إثارة الشفقة على الإسرائيليين الذين أصبحوا فجأة "ضحايا الإرهاب الفلسطيني" الذي تمارسه الحركات الأصولية الفلسطينية المتطرفة "الجهاد الإسلامي وحماس".

لقد تم سحب البساط وطنياً وأخلاقياً وإنسانياً من تحت أقدام كل من ينادون بضرورة استمرار الكفاح المسلح من أجل تحرير الأرض أو استعادة الحقوق؛ لأن الطريق الوحيد والخيار الوحيد المسموح به في الحقبة الإسرائيلية هو خيار التسوية أو المفاوضات مع العدو. وفي محاولة لإضفاء الشرعية على الدور الفلسطيني الرسمي الذي رسمته أوسلو، تم استدعاء بعض المصطلحات العسكرية إلى الحلبة السياسية ونحت مسميات جديدة مثل "هجوم السلام" و"الاشتباك التفاوضي" و"الهجوم المضاد" و"قوة الإسناد للمفاوض الفلسطيني".. وإمعاناً في هذه اللعبة تم نحت مصطلحات ومسميات جديدة للأشياء، فصار العدو الصهيوني هو "الجانب الإسرائيلي"، وأصبح التخابر مع العدو وإيصال معلومات إلى جهاز الشاباك تؤدي إلى تصفية واغتيال نشطاء فلسطينيين يعرف "بالتنسيق الأمني"، وصار اسم التسوية "العملية السياسية"، وغدت إدانة أي عمل عسكري فلسطيني ضد أي هدف صهيوني ووصمه بالإرهاب سمة غالبة على الخطاب الفلسطيني الرسمي..

باختصار تم تجريم المقاومة الفلسطينية والفعل الجهادي المقاوم باسم المصلحة الوطنية وباسم العقلانية، وتحول المجاهد والمناضل على لسان أهله وأبناء شعبه إلى إرهابي لا مكان له في ظل أوسلو إلا القبر أو الزنزانة!

استمر شهر العسل الفلسطيني ــ الإسرائيلي الرسمي سبع سنوات عجاف، ثم راحت "السكرة وجاءت الفكرة"، لتبدأ مرحلة جديدة فيها يغاث الناس من شر أوسلو المستطير.

إذا أحسنا النية، فقد ظن ياسر عرفات أن بإمكانه تحويل اتفاق أوسلو من نقمة إلى نعمة، والحصول من خلاله على ما لم يستطع الحصول عليه بالبندقية. أو أن بإمكانه أن "يضحك" على اليهود ويحصل على غاياته بألاعيب السياسة ومراكمة التنازلات. في كامب ديفيد الثانية في صيف عام 2000، أدرك ياسر عرفات أنه وصل إلى طريق مسدود. وحين حشره سيد البيت الأبيض مع رئيس الوزراء الصهيوني باراك وطلب منه القفز إلى الهاوية للتوقيع على صيغة حل نهائي لإنهاء الصراع يخرج فيها الفلسطيني بخفي حنين، رفض عرفات وقال للرئيس الأميركي بيل كلينتون: "إذاً أدعوك لتمشي في جنازتي إذا قبلت بهذا الحل". أي أن الشعب الفلسطيني سيقتله إذا فعل ذلك. لم يكن عرفات يدرك حينها أنه بقول "لا" لكلينتون إنما كان يدعو كل أبناء شعبه بمن فيهم معارضو أوسلو وقادة حماس والجهاد أن يسيروا في جنازته في القاهرة عندما تقتله إسرائيل بالسم!! لكنه قبل أن يرحل إلى محطته الأخيرة سيشهد ولادة الانتفاضة الثانية في سبتمبر 2000 من رحم أوسلو التي مثلت انقلاباً خطيراً على مجمل تاريخ الصراع. بيد أن الانتفاضة الجديدة التي عرفت بانتفاضة الأقصى رداً على دخول شارون المسجد الأقصى، كانت تحولاً فاجأ العالم وأذهل الكثيرين.. التسوية تصل إلى طريق مسدود.. الجماهير تنزل إلى الشارع وتصطدم بقوات الاحتلال.. حماس والجهاد تدخلان بالعمليات الاستشهادية.. وفي تطور

مكتبة عداء الأرواح وحياتها
من لبان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

دراماتيكي فتح تلحق بهما وتطلق "كتائب شهداء الأقصى" لتعود إلى الكفاح المسلح كما لو كانت عام 1965 بل أكثر شراسة وأكثر دلالة بانخراطها في تنفيذ عمليات استشهادية في قلب العمق الإسرائيلي.. وسواء تباينت غايات الانتفاضة في نوايا الفرقاء ما بين "التحرير" لدى الجهاد الإسلامي وغيرها من الفصائل، وتحريك عملية التسوية وتحسين شروطها لدى فريق أوسلو وقيادة فتح، فإننا أمام إجماع فلسطيني على عودة وممارسة الكفاح المسلح بما يعني إجماع على مشروعية هذا الكفاح ولو لمرحلة مؤقتة اقتضتها الضرورات من وجهة نظر البعض.

بعد مرور عام على الانتفاضة صدم العالم بأحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة. فخرجت الإدارة الأمريكية لغزو أفغانستان ثم العراق، وأعلنت حربها الطاحنة على "الإرهاب الإسلامي" المزعوم في العالم.

لقد توقع كثيرون أن يفعل 11 سبتمبر فعله ويضع حداً للانتفاضة الثانية كما فعلت حرب الخليج عام 1991 بالانتفاضة الأولى. لكن هذا لم يحدث، واستمرت الانتفاضة وأعلن شارون حربه عليها فيما سمي "السور الواقي"، فصنع الشعب الفلسطيني ملحمة صمود كانت ذروتها معركة مخيم جنين البطولية الأسطورية، ولم تستطع الآلة العسكرية الصهيونية هزيمة الانتفاضة والمقاومة أو وضع حد لها، بل إنها استطاعت تكريس نهجها المسلح حتى اختفى طابعها الجماهيري وغدت مقاومة مسلحة انخرط فيها آلاف المقاتلين في الضفة والقطاع وضربت بالعمل الاستشهادي بكل ضراوة قلب العمق الصهيوني، مما أفقد العدو توازنه وقذف في قلب الكيان الرعب بشكل غير مسبوق في تاريخ الصراع.

يعتقد الإسرائيليون أن الانتفاضة ما كانت لتشتعل لو لم تحظ بمباركة ياسر عرفات وإعطائه الضوء الأخضر لحركة فتح لتأسيس "كتائب شهداء الأقصى". وأكثر من ذلك فقد اتهمت إسرائيل ياسر عرفات بتمويله كتائب شهداء الأقصى ورعاية ما يسمى الفلسطيني، رغم حرصه الدؤوب على إدانة العمليات الاستشهادية علناً ووصمها بالإرهاب، وسواء صحت الاتهامات الإسرائيلية أو كانت مبالغاً فيها، فإن ما أغضب إسرائيل ومعها الولايات المتحدة من عرفات ليس ضلوعه كشخص في تأييد "الإرهاب" أو براءته من ذلك، بل موافقته على إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، وخلط الأوراق، وفتح الباب أمام إعادة ترتيب الأولويات والخيارات في الساحة الفلسطينية، ليصبح الكفاح المسلح من جديد هو عنوان المرحلة، والخيار الذي يفرض نفسه في الواقع فيما خيار التسوية في غرفة الإنعاش. في ظل هذا التطور كان من الطبيعي أن يصبح ياسر عرفات في الأجندة الأمريكية "غير ذي صلة" ويوضع تحت الحصار الإسرائيلي في مبنى المقاطعة برام الله لما يقرب من ثلاث سنوات. لم يقف عقاب عرفات عند رفع الغطاء الأمريكي والدولي عنه بل رفع عنه الغطاء العربي أيضاً، فلم يجرؤ زعيم عربي أن يرفع سماعة الهاتف ليتحدث مع عرفات في "سجنه" أو يعلن تضامنه معه. كان النظام العربي الذي أسقط مقولة "الصراع العربي الصهيوني" متضامناً مع الموقف الأمريكي والدولي الساخط على عرفات لا لشيء إلا لأنه قبل بأن تكون المواجهة مع "الدولة اليهودية" مجدداً مواجهة مسلحة، وكان شارون قد أطلق الكثير من التهديدات، وبالونات الاختبار، للمساس بحياة عرفات، والتي سرعان ما وجدت طريقها

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من لبان الشروع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

إلى التنفيذ حيث تم التخلص منه بقتله بالسم كما يعتقد كثيرون بمن فيهم طبيبه الخاص من خلال العديد من الدلائل والمعطيات.

كانت لحظة غياب عرفات هي الإعصار الذي طالما خشي الجميع قدومه، مما دفع كافة القوى الفلسطينية إلى التعامل مع الحدث بأعلى درجات المسؤولية الوطنية والأخلاقية التي تسمح بانتقال هادئ للسلطة داخل منظمة التحرير وحركة فتح لتجنيب الساحة الفلسطينية أية آثار سلبية للحدث. لم يكن أحد يتوقع أن رحيل عرفات سيفعل ما لم يستطع 11 سبتمبر فعله في الساحة الفلسطينية.

لم يكن أمام قوى المقاومة من خيار سوى التعاطي مع خليفة عرفات، السيد محمود عباس (أبو مازن) بإيجابية والقبول بما اصطلح على تسميته "بالتهدئة" لتسهيل مهمة ترتيب البيت الفلسطيني.

إلا أن كافة الأطراف التي رأت في عرفات "عقبة" في طريق الرؤية الأمريكية والإسرائيلية للتسوية، اعتبرت "التهدئة" بداية رحلة العودة عن الشكل المسلح للصراع.

في هذه الظروف، عاد الأمل لدى أطراف التسوية بإعادة القاطرة إلى السكة التي بدأت من أوسلو لتصل في النهاية إلى المحطة التي رفضها عرفات. لم يكن ذلك بمنأى عن تفكير قوى المقاومة التي قبلت بالتهدئة لكنها رأت إشاعة أجواء من الهدوء، وأن تعطي الفرصة لتحقيق إنجاز تاريخي للشعب الفلسطيني بانسحاب الجيش الصهيوني وتفكيك المشروع الاستيطاني في قطاع غزة بفعل ضربات المقاومة، الأمر الذي يمكن أن يتكرر في الضفة الغربية مع استمرار المقاومة.

إلا أن المسألة ليست بهذه السهولة، فالانسحاب الإسرائيلي غير الكامل من قطاع غزة أدخل الساحة الفلسطينية مرحلة جديدة مليئة بالتحديات وحافلة بالأسئلة المشحونة بالقلق والتوتر والارتباك أهمها:

أي مستقبل ينتظر الضفة الغربية؟ وأي مستقبل للمقاومة فيها؟ وما هو دور القطاع في المقاومة؟ وماذا عن العلاقات الفلسطينية الداخلية والتباينات الحاصلة في الإجابة على هذه المسائل وغيرها من الأسئلة المعلقة في الفراغ وانتظار المجهول الذي دخلته الساحة الفلسطينية بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة..

الواضح أنه من غير المسموح به تقديم إجابات لمثل هذه الأسئلة خارج سياق المشروع الأمريكي والإسرائيلي للمنطقة. بل إن ترتيب البيت الفلسطيني يجب أن يكون جزءاً من الترتيب الأمريكي الجديد للمنطقة التي يعاد رسم خرائطها وفق المصالح الأمريكية والإسرائيلية بالدرجة الأولى. فقد تراجع بوش عن وعده بالوصول إلى دولة فلسطينية إلى جانب الدولة العبرية خلال فترة حكمه التي تنتهي في العام 2009. وليس في جعبة بوش سوى الدعم اللامحدود للسياسة الإسرائيلية ودعوة السلطة الفلسطينية ورئيسها إلى الانسجام معها حيث الهيمنة الإسرائيلية على الفلسطينيين هي جزء من الهيمنة على المنطقة. من هنا فإن الموقف الأمريكي مما يجري في فلسطين غير معزول عن ورطة أمريكا في وحل المستنقع العراقي، وليس معزولاً عما يحضر من خطوات أمريكية غربية ضد سوريا ومن بعدها إيران.

في الشأن الفلسطيني، هناك قرار أمريكي دولي يحظى بدعم وتأييد عربي أن الصراع المسلح مع إسرائيل قد انتهى إلى غير رجعة.. وأن أي شكل من أشكال المقاومة المسلحة ضد أي هدف صهيوني (عسكرياً كان أم مدنياً) على أي بقعة من أرض فلسطين بما في ذلك الضفة الغربية لم يعد مسموحاً به، بل هو عمل إرهابي مدان!

مكتبة غداء الأرواح وحياتها
من لبان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

عربياً وإسلامياً، يجب محاصرة الدول والقوى التي يشكل صمودها ورفضها للهمينة الأمريكية الصهيونية، وتأييدها لحق الشعب الفلسطيني المشروع في مقاومة الاحتلال رافعة لصمود الشعب الفلسطيني واستمرار كفاحه وجهاده. من هنا تأتي الحملة الشرسة على سوريا واتهامها بالضلوع في اغتيال رفيق الحريري، وكذا الحملة ضد إيران بحجة سعيها لامتلاك سلاح نووي، وكذلك الضغط على "حزب الله" والسعي لنزع سلاحه وسلاح المخيمات الفلسطينية بقرار مجلس الأمن رقم 1559.

النظام العربي الرسمي والإقليمي عموماً يدعم هذا الهجوم الأمريكي الصهيوني على المنطقة. فباستثناء من يحاول أن يقوم بدور الوسيط و"الناصح" بين سوريا والإدارة الأمريكية، فإن أطرافاً عربية تبدو ضالعة في هذه الحملة. وهي حملة تصب في النهاية باتجاه إعادة رسم خريطة المنطقة وبناء الشرق الأوسط الكبير الذي تريده الولايات المتحدة.. شرق أوسط تكون إسرائيل هي محور ارتكازه والقوة العظمى فيه.. شرق أوسط توظف إمكاناته وطاقاته وقدراته لخدمة وتأمين المصالح الأمريكية، وحفظ أمن وسلامة إسرائيل في المنطقة.

إن الجسر الذي تعبر عليه أمريكا بمشروعها لابتلاع المنطقة هو شعار "الديمقراطية والإصلاح الأمريكي" الذي يعد الشعوب بتحريرها من ديكتاتورية واستبداد حكامها ليجعلهم عبيداً في قبضة السيطرة والهيمنة الصهيونية الأمريكية!

إن "الإصلاح الأمريكي" لا يهدف إلى تنمية إرادة الشعوب وإطلاق حرياتها للنهوض من أجل العدالة، بل يسعى لكسر إرادتها ومسخ هويتها وثقافتها بما يجعلها تعتقد أن الدعوة لإزالة إسرائيل عن الخريطة جريمة بحق الإنسانية، بينما محو فلسطين عن هذه الخريطة أمر طبيعي وليس من حق أحد أن يجادل فيه!

فلسطين اليوم، وبحسب اتفاق أوسلو هي مجرد كسور عشرية من الأرض "المتنازع عليها" في الضفة الغربية وقطاع غزة. لكنها حاضرة في مشروع الشرق الأوسط الكبير.. حاضرة لتعطي شرعية للخطة الأمريكية عبر برنامج الديمقراطية والإصلاح المزعوم.. حاضرة بانتخابات "مجلس الحكم الذاتي" كما هي التسمية الحقيقية التي نص عليها اتفاق أوسلو2، لتعطي "شرعية الديمقراطية" لكل ما نتج عن أوسلو من واقع ومؤسسات، وتلغي "شرعية البندقية" من ساحة النضال الفلسطيني.

هذه هي الصفقة التي تتحدث عنها كونداليزا رايس عندما تقول: لا يمكن الجمع بين "الإرهاب والديمقراطية".. أي لا يمكن الجمع بين المقاومة والمشاركة في الانتخابات.. مطلوب من القوى الفلسطينية أن تختار: إما المقاومة وإما الانتخابات، أو أن تقايض البندقية الفلسطينية بمقعد في مجلس السلطة (المجلس التشريعي). هذه المعادلة هي التي يعكسها الخطاب الأمريكي والإسرائيلي في الاعتراض على مشاركة حماس في الانتخابات القادمة. وهو اعتراض لا يمكن فهم مدى عمقه وجديته إلا إذا استحضرنا الموقف الإسرائيلي من حركة الجهاد والذي يتهمها بأنها الأشد تطرفاً في الساحة الفلسطينية بدليل عدم استعدادها للمشاركة في الانتخابات. هذا يعني أن الاعتراض الأمريكي والإسرائيلي على مشاركة أي فصيل مقاوم في الانتخابات هو مساومة تنبع من إحساس إسرائيل بلهف بعض الفصائل للمشاركة في السلطة "التشريعي" الآن، وربما "الحكومة" لاحقاً. وإذا لم تحقق هذه

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من لبان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

المساومة هدفها الآن بنزع سلاح الفصائل أو إعلانها وقف المقاومة، فإنها ستصل إلى هذه النتيجة كأمر واقع في مرحلة لاحقة.

يسود اعتقاد واسع لدى أصحاب الرأي والقرار في دولة الاحتلال أن مشاركة فصائل مقاومة في انتخابات السلطة سيصب في النهاية في مصلحة إسرائيل "ويسهم في تحقيق الأمن والاستقرار".. وكما عبر بعضهم، فإن الأطراف التي يصبح لها أعضاء في "البرلمان" الفلسطيني لن تسعى إلى إرسال من يفجر نفسه في تل أبيب أو القدس أو الخضيرة. هذا هو رهان البعض في الدولة العبرية القائم على نظرية احتواء قوى المقاومة ودمجها في "العملية السياسية"، وهو ما سعى رئيس السلطة محمود عباس في إقناع الإدارة الأمريكية به والقبول بمشاركة حماس في الانتخابات، ليس حباً في حماس بل أملاً في تحقيق أكبر إجماع فلسطيني تحت سقف "المجلس التشريعي" على قواعد اللعبة التي حددتها الولايات المتحدة الأمريكية ودولة الاحتلال، وقبل بها النظام العربي الرسمي ومن ضمنه منظمة التحرير الفلسطينية، من أن الصراع العربي الصهيوني قد انتهى وأن النزاع الفلسطيني ــ الإسرائيلي هو مجرد نزاع سياسي مجاله طاولة المفاوضات فقط، ومن غير المسموح به أن يأخذ شكل النزاع المسلح..

من أجل تثبيت هذه المعادلة تخوض كافة الأطراف الآن سباقاً محموماً مع الزمن.. إنه السباق الأصعب على تحديد جوهر وشكل الصراع من أجل فلسطين في واحدة من أخطر المراحل في تاريخ المنطقة والعالم.

وفي هذا السباق يبقى السؤال الموجع: هل يقبل الشعب الفلسطيني، وهل تقبل الحركة الإسلامية وقوى المقاومة مقايضة "البندقية" بمقعد في "مجلس السلطة"؟! حركة الجهاد تقدم شهادتها على المرحلة وإجابتها عن هذا السؤال من خلال الحرب المفتوحة بينها وبين دولة الاحتلال الصهيوني، والتي تبرهن فيها الحركة أن فلسطين ليست سلعة للمقايضة في سوق الديمقراطية أو (النخاسة) الأمريكية، وأن المقاومة أو الجهاد المسلح هو عنوان ورمز حياة الشعب والقضية، ولا يمكن لحركة الجهاد أن تقايضه إلا بالتحرير أو بمقعد في جنة الرحمن، لا في مجلس يسمى مجازاً بالبرلمان!

الانتخابات وجدل الشرعي والسياسي

خلال نصف القرن الماضي، انشغلت أوساط الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي بقضية مركزية؛ هي موقف الإسلاميين من المشاركة السياسية في ظل أنظمة وحكومات علمانية أو لا تحكم بالإسلام. وكان لهذه المسألة أسئلتها المتفرعة حول الموقف من الديمقراطية، البرلمانات، الحكومات، الشورى، الانتخابات، المواطنة، الأحزاب، الدساتير، التعددية السياسية وغيرها من القضايا المستجدة.

وكأي قضية يثار حولها جدل، انقسم الناس في هذه الحركات إلى فريقين: فريق مؤيد وآخر معارض، وكلاهما له أدلته العقلية والنقلية، والتي يتحدثون فيها بلغة "الحكم الشرعي" أو "الحلال والحرام".

مكتبة عذاب الأرواح وحياتها
من لسان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

ومع بدء موسم الانتخابات في فلسطين، برزت امتدادات لهذين الفريقين في الشارع الفلسطيني، وفي الجماعات الإسلامية بأطيافها المختلفة، وقد وصل الأمر إلى بعض أبناء حركة الجهاد، لاسيما في سجون الاحتلال، حيث يحتدم النقاش حول الحكم الشرعي للمشاركة أو عدم المشاركة في الانتخابات.

لا نريد أن نستدرج إلى حلبة هذا السجال لمناقشة الموضوع من الناحية الفقهية. وبإمكاننا أن نفعل ذلك بعرض وجهتي الفريقين، المؤيد والرافض للمشاركة، ونناقش أدلة كل فريق ثم، بكل بساطة، ننحاز لأحدهما.

لن نسلك هذا الطريق لأنه طريق وعر وخطر، وسنوضح ذلك لاحقاً. ما نود أن نتطرق إليه هنا هو منهجية التعاطي مع هذه المسألة من جانب الخطاب الذي يجب أن تنتهجه الحركة في التعبير عن موقفها من هذه المسألة في أي اتجاه كان. واضح أن هناك ضجة يمكنني أن أستعير تعبير "مفتعلة ومؤسفة" في وضعها حول العلاقة بين الشرعي والسياسي في خطاب الحركة.

لن نستطيع معالجة هذا الأمر معالجة جذرية في هذه العجالة، لأن المسألة مرتبطة بخلل منهجي يختلط الفهم بسببه على البعض حول ماهية وأهداف ورسالة حركة الجهاد الإسلامي. لذا، سنكتفي بتسجيل بعض الملاحظات المنهجية التي يمكن أن تسهم في فض الاشتباك "المؤسف والمفتعل" بين الشرعي والسياسي في خطاب الحركة، وتحد من الارتجالية والشطط في الخطاب بما يضر بالحركة ويجني عليها من حيث يظن أصحابه أنهم يحسنون صنعاً! وهي ملاحظات لا غنى عنها، حيث تؤسس لفهم مشترك ووعي متجانس من أجل الحفاظ على الوحدة الفكرية للحركة التي هي الأساس الذي يقوم عليه مشروعنا الجهادي:

I ــ إن التفرقة بين "الشرعي" و"السياسي" في الخطاب هي تفرقة خاطئة من الأساس، وهي تنبع من رواسب ثقافة الفصل بين "الديني" و"السياسي" في المجتمعات العلمانية، أو تأتي كرد فعل عليه، حيث يحرص أبناء الحركة الإسلامية على ضرورة حشو الخطاب بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية أو الأحكام الفقهية لإثبات إسلامية الخطاب السياسي وشرعيته. هذا الكلام يصلح في مؤسسة علمانية لا يهتدي أعضاؤها بهدي الإسلام في حياتهم وقراراتهم، وإذا احتاجت لرأي الدين في أمر ما فهي ترجع إلى "المفتي" أو "رجل الدين" ليدلي بدلوه في هذه المسألة، ليرشد من ليس عندهم أثارة من علم أو قبس من هدي الإسلام. هذا الوضع لا ينطبق على حركة إسلامية مجاهدة كحركة الجهاد الإسلامي. فهي حركة يفترض أن أبناءها وكوادرها وقياداتها مسلمون، بل "إسلاميون" محكومون في تصوراتهم وأفكارهم وقراراتهم وسياساتهم بالضوابط الشرعية والقيم الأخلاقية الإسلامية. ولسنا بحاجة إلى إثبات أهمية الاحتكام لهذه الضوابط والقيم والمعايير بالنسبة لنا. فالتاريخ البشري كله لا يعرف مجتمعاً خلت علاقات أفراده وأعمالهم من ضوابط عرف أو أخلاق أو قانون أو سلطة تنظم شؤون حياتهم. ونحن لا سلطة ولا عرف ولا قانون يعلو في اعتقادنا وسلوكنا على شريعة وأحكام الإسلام. نعم، منذ أن أقصي الإسلام عن قيادة الحياة في بلادنا لم يعد للعمل السياسي من ضابط أخلاقي ولا من غاية يسعى إلى تحقيقها غير السلطة عبر مبدأ "الغاية تبرر الوسيلة"، أو ما يعرف في الغرب "بالميكافيلية". لكننا لسنا جزءاً من هذه المنظومة، وقناعتنا ورؤيتنا هي أنه ليس الإسلام هو الذي ربط الدين بالسياسة، فهذا أمر

مكتبة عذاب الأرواح وحياتها
من لسان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

طبيعي في تاريخ البشر، أي من طبائع الأشياء، إنما هي السياسة الغربية التي شوهت الدين وتنكرت له وأبعدته عن السياسة. من هنا فإن استقلال العمل السياسي عن القيم والمعايير الإسلامية غير وارد، بل غير ممكن بالنسبة لنا. وعليه، فإن الضجة حول ضرورة تقديم الديني على السياسي في خطابنا من خلال الإصرار على الحديث بلغة "الحكم الشرعي" في التعبير عن الموقف السياسي هي فعلاً "ضجة مفتعلة ومؤسفة"!

2 ــ إن تغيير سلم أولوياتنا من مركزية "قضية فلسطين" إلى مركزية "قضية الحكم" وموقف الإسلام منها، هو خلل يؤدي إلى استنزاف طاقاتنا وجهودنا في غير محلها، بل هو حرف لحركتنا عن هدفها، ينم عن عدم وضوح فكرة "الجهاد" ومشروعها في أذهان من يحاولون سحبها إلى ساحة سجال لا يلائم جرح فلسطين النازف، ولا بواكي له!

برغم ذلك، لو فرضنا جدلاً أننا يجب أن نخوض السجال حول حكم المشاركة السياسية في مؤسسات أنظمة وحكومات غير إسلامية، فما هي المقاربة الصحيحة للتعامل مع هذا الموضوع؟ رغم أن هذا السجال قد حسم لصالح المشاركة السياسية لدى معظم الحركات الإسلامية في العالم، فنحن ــ كما أسلفنا ــ لن نكون طرفاً فيه نشهر سلاح الشريعة أو الدليل الشرعي في وجه الرأي المخالف لنا لإدانته شرعاً وتأثيمه، وربما لاحقاً تكفيره، كما يحدث في بعض الجماعات الإسلامية. فليس هذا منهجنا ولا طريقنا في العمل للإسلام. منهجنا هو أن هذا الأمر من الناحية الشرعية يقع في باب الاجتهاد، ولا يندرج في باب الأحكام التكليفية الثابتة كأحكام العبادات وغيرها مما ثبت حكمه بالنص أو الدليل القاطع.. فشكل الحكم وتنظيم مؤسساته هي النوازل والمستجدات التي لم يحدد الإسلام فيها صيغة ثابتة تصلح لكل زمان ومكان، بل ترك للمسلمين (البشر) حرية الاجتهاد لاختيار ما يصلح لزمانهم مستظلين بهدي الإسلام وقيمه وضوابطه. أما الفهم الخاطئ لقوله تعالى: "إن الحكم لله" فلا ينبغي أن يلغي دور البشر؛ لأن "حاكمية الله" تفعل فعلها من خلال "حاكمية الكتاب" أي "حاكمية القرآن". يقول الإمام الشافعي رضي الله عنه "فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها". وعندما ندقق النظر في عبارة الإمام الشافعي نجد أنه لم يقل "الدليل عليها"، بل قال: "الدليل على سبيل الهدى فيها".. فالقرآن بقيمه العامة والكبرى والمتعلقة بالحكم كالشورى والعدل يعطينا مفاتيح الهدى للوصول إلى التدبير الأنسب لكل نازلة في حياتنا. فالمعروف أن الدولة الحديثة بمؤسساتها المستجدة هي من النوازل التي تتطلب اجتهاداً بل جهداً جباراً للإجابة عما تطرحه على عقولنا من أسئلة، وهي ليست مطابقة للدولة الإسلامية التي عرفها الفقه السياسي الإسلامي في "دولة المدينة" أو "دولة الخلافة" بكل أطوارها، والتي شهدت تطورات وتدابير متنوعة اختلفت باختلاف الزمان والمكان، راعى فيها فقهاء المسلمين وولاة أمورهم مصالح الأمة وحفظ دينها ووحدتها. ما نريد أن نخلص إليه هنا أن مسألة الحكم وإدارة شؤون المسلمين السياسية هي كما عبر عنها الإمام الجويني بقوله: "معظم مسائل الإمامة عرية عن مسالك القطع، خلية من مدارك اليقين". وفي تعليقه على قول الإمام الجويني يقول أستاذنا الدكتور محمد سليم العوا: "كل ما يتعلق بالشأن السياسي ونظام الحكم خاصة ليس فيه أمر مقطوع به أو متيقن

مكتبة غداء الأرواح وحياتها
من لبان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

منه، وإنما على المسلمين في كل زمان أن يصوغوا تلك الأمور حسبما يرونه محققاً للمصلحة في أزمنتهم، مهتدين في ذلك بقيم الإسلام لا أكثر".

أي أن مسألة المشاركة السياسية أو عدمها ليست من باب الأحكام اليقينية التي علمت من الدين بالضرورة وليس لأحد أن يناقش فيها. وعليه، فإن ما يطرحه البعض من آراء بحرمة أو حل المشاركة السياسية في الانتخابات أو البرلمانات الحديثة، هو في فهمنا، ليس حكماً شرعياً أنزله الله في كتابه بنص قطعي الدلالة، أو بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بنص قطعي الثبوت قطعي الدلالة من السنة.

إن مثل هذه الآراء التي يتعصب لها البعض ويحولونها إلى "أحكام شرعية!" هي من الإنتاج الفكري والثقافي لبعض المفكرين والمثقفين الإسلاميين الذين اجتهدوا بآرائهم انطلاقاً من فهمهم الخاص للنصوص والواقع. ولا يجوز بأي حال أن يحجر على عقول المسلمين بهذه الآراء، ويتم التعامل معها بقداسة وعصمة لم يدعيها أصحابها.

من حق أصحاب الرأي وذوي الاختصاص الذين هم أهل للاجتهاد في كل مرحلة أن يبينوا للناس كيف يمكن للإسلام أن يحكم في هذا العصر، ويحقق كل ما اشتملت عليه رسالة الإسلام من قيم الحق والخير والعدل والحرية والمساواة وغيرها. بل إن إعادة دور الإسلام لقيادة الحياة يتطلب أن لا يقتصر الاجتهاد على قضية الحكم وحدها، بل يجب أن يكون عاماً وشاملاً لكل جوانب الحياة، ليظهر رؤية الإسلام الكونية والشمولية لهذا العالم المغاير تماماً لعالم الأمس الذي أنزلت فيه رسالة الإسلام للبشرية.

وهذا الاجتهاد ليس "بدعة" أو خروجاً على الإسلام نصاً وروحاً. بل هو واجب كفائي كما قال العلماء، وقد أقره رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أقر اختلاف الصحابة في فهم قوله: "لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة" وغيرها من الوقائع، وقد سلك الصحابة الكرام رضوان الله عليهم طريق الاجتهاد من بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكذلك فعل جيل التابعين ومن تبعهم من السلف الصالح وأئمة المذاهب وتلاميذهم الذين استطاعوا من خلال الاجتهاد "حماية الدين وسياسة الدنيا". وأثبتوا بإبداعاتهم حيوية الإسلام وقدرته على إيجاد الحلول المناسبة لمشكلات الحياة المتجددة في كل عصر من العصور. إن لنا فيهم جميعاً أسوة حسنة لنجتهد في الإجابة على أسئلة عصرنا بالرجوع إلى المنبع الأول الذي استمدوا منه اجتهادهم، وهو القرآن والسنة.

3 ـ إننا في غمرة المفاضلة المفتعلة بين "الشرعي" و"السياسي" في الخطاب ننسى أننا حركة "جماهيرية"، أو ينبغي أن تكون كذلك، وأن خطابنا سواء كان شرعياً أم سياسياً، يجب أن يكون بالدرجة الأولى خطاباً جماهيرياً، أي أن يراعي ثقافة ووعي جماهير المسلمين، ويتحسس نبضهم ومشاعرهم، ويتبنى همومهم وقضاياهم. إن خطاب الحركة التي تحمل مشروعاً للجهاد والتحرير، لا ينبغي أن يكون متعالياً على الناس أو مشككاً في إيمانهم، أو مسفهاً لوعيهم. وإذا أردنا أن نكون أكثر صراحة نقول: إن الحركة الإسلامية التي مازالت تعيش عقدة "استعلاء الإيمان" في خطابها لن يكتب لها النجاح ولن تستطيع كسب قلوب جماهير المسلمين وتأييدهم لمشروعها أو انخراطهم فيه. فالمسلم صاحب الرسالة يجب أن لا يكون منفراً في خطابه أو متهماً للناس في دينهم وسلوكهم. والقرآن الكريم يتعرض لأسلوب الخطاب وإيصال الرسالة إلى الناس في قوله تعالى: "وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا

خيراً.."(النحل: 30). ليس من التقوى والخير التعسف في القول وإطلاق الأحكام العشوائية بشأن المسائل السياسية كالانتخابات والقول إنها "حرام شرعاً". وبغض النظر عن موقفنا المعروف من هذه المسألة، فما هي الرسالة المراد إيصالها للجماهير بمثل هذا الحكم؟! أليست هي بكل بساطة أن نقول لهم: إنهم آثمون إثم تعاطي الخمر أو السرقة أو الزنا؟! أليس الحرام ــ كما في أصول الفقه ــ هو ما طلب الشارع تركه على وجه الحتم والإلزام، وأنه معصية وذنب يعاقب صاحبه بالعذاب في نار جهنم؟! هل هناك دليل قاطع من القرآن أو السنة على جواز أو عدم جواز مشاركة المسلمين أو الإسلاميين في مؤسسات الدولة الحديثة؟ والقطعية المقصودة هنا هي مثل قوله تعالى: "أقيموا الصلاة" في الوجوب، وقوله: "ولا تقربوا الزنا" في النهي والتحريم؟

في مثل هذه الأدلة القاطعة والأحكام الجلية يقول الإمام الغزالي: "فإن الحق فيها واحد، والمصيب واحد، والمخطئ آثم". أي أنها أحكام لا اجتهاد فيها. أما عندما لا يوجد الدليل القاطع، ويختلف نظر الناس واجتهادهم في المسائل، يتعذر أن يكون الحق واحداً، والمصيب واحداً. لذلك قال الفقهاء في الاجتهاد عند غياب النص: "رأينا صواب يحتمل الخطأ، ورأي غيرنا خطأ يحتمل الصواب". وهو اجتهاد لا يؤثم صاحبه. قال الإمام الغزالي عطفاً على ما سبق: "وإنما نعني بالمجتهد فيه ما لا يكون المخطئ فيه آثماً". بل إن الاجتهاد، كما في الحديث الصحيح عن الرسول صلى الله عليه وسلم، هو باب للثواب والأجر، "إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب، فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ، فله أجر واحد".

فكيف يغلق البعض باب إعمال العقل بالاجتهاد فيما لا نص فيه بإشهار سلاح "الحرام" في وجه كل رأي لا يوافق هواهم؟ إنها الجرأة على الفتوى وعدم فهم روح الدين والشريعة. روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إني لا أحل إلا ما أحل الله في كتابه، ولا أحرم إلا ما حرم الله في كتابه". (ذكره السيوطي بتخريج الشافعي والبيهقي له). وهذا يدل على أن ما يصدر منه صلى الله عليه وسلم يكون موافقاً لكتاب الله عز وجل. والقرآن الكريم يؤكد هذا المعنى بقوله تعالى: "ما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى" (النجم: 3 ــ 4).

فعندما يشهر البعض سلاح التحليل والتحريم دونما دليل من كتاب الله أو سنة نبيه صلى الله عليه وسلم، فهذه جرأة على الدين وغلو فيه حذر منه رسول الله صلى الله عليه وسلم واعتبره طريقاً للهلاك، حيث قال في الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه: "هلك المتنطعون". وقال صلى الله عليه وسلم: "إن الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه، فسددوا وقاربوا". (رواه البخاري).

لم يعرف الناس الجرأة على الفتوى كما ظهر في عصرنا هذا، بل إن حفظ بعض آيات من القرآن أو الحديث النبوي أو قراءة بعض الصفحات من الثقافة الإسلامية العامة أصبح كافياً في الحركات الإسلامية ليتصدر أبناؤها للفتوى والحديث في الحلال والحرام، وفي ما يجوز وما لا يجوز مما يشكل على كبار العلماء والفقهاء. إن أهل العلم الورعين كانوا إذا استفتاهم الناس عن بيان حكم شرعي في أمر من الأمور إنما يحتاطون لذلك أشد الحيطة، بل ترتعد فرائص بعضهم. وقد عبر الإمام ابن القيم عن هذا المنهج في كتابه المشهور "إعلام الموقعين عن رب العالمين" بصيغة لا يخفى فيها التشديد والتخويف: "إذا كان منصب التوقيع عن الملوك بالمحل الذي لا ينكر فضله ولا يجهل قدره وهو من

أعلى المراتب السنيات، فكيف بمنصب التوقيع عن رب الأرض والسموات". وروي عن عطاء بن السائب قوله: "أدركت أقواماً إن كان أحدهم ليسأل عن شيء فيتكلم وإنه ليرعد"!!

هذا عندما كانت تطلب الفتوى من أهل العلم والورع. أما نحن، فأدركنا أقواماً من المتعطشين للظهور بمظهر أهل العلم والفتوى، إذا سُئل أحدهم عن رأيه في أي أمر من أمور الدنيا التي قال فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أنتم أعلم بأمور دنياكم"، سرعان ما يحول المسألة إلى بحث شرعي ويصدر فيها حكماً شرعياً (بالحل أو الحرمة) قبل أن يرتد طرف السائل!.

4 ــ إن الحديث بلغة "الحكم الشرعي" في بيان الموقف السياسي من مسألة المشاركة في الانتخابات هو سلاح ذو حدين. فبينما يقول البعض إن المشاركة في الانتخابات "حرام" شرعاً، قد نجد فريقاً آخر يستخدم نفس سلاح الشرع ويقول: إن المشاركة "واجب" شرعي!

ولا يعدم أصحاب هذا الرأي الوسيلة، فمن باب درء المفاسد وجلب المصالح، وأحكام الضرورة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قد ينافح البعض بأن المشاركة في انتخابات "المجلس التشريعي" لمكافحة الظلم والفساد، وتحقيق وحماية المصلحة العامة للشعب الفلسطيني، إنما هي "واجب" شرعي وليست مجرد أمر مباح، أو مسكوت عنه من قبيل "العفو". فمن باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على الأقل، هي ــ من وجهة نظرهم ــ فعل مأمور به، لا منهي عنه.

وهكذا سيجد الناس أنفسهم أمام حكمين متناقضين تماماً، أحدهما يقول إن المشاركة "حرام"، والآخر يقول إنها "واجب"!! ومثل هذا التضاد أو التباين الحاد في المواقف التي تتكئ على "الشريعة" هو فتنة للناس في دينهم، ويفتح باب التشكيك في الحركات الإسلامية التي يقول خصومها إنها تستغل الدين لتبرير مواقفها وشعاراتها السياسية، وأن الفتاوى التي تصدر عنها ليست "فتاوى شرعية"، بل هي "فتاوى سياسية" لتحقيق مصالح فئوية وحزبية!

وتجد هذه الاتهامات أرضية لها في سلوك بعض من يتعاملون مع الشريعة أو القرآن والسنة بطريقة انتقائية، فيأخذون منهما ما يريدون، ويتجاوزون ما لا يريدون، خدمة لأهداف خاصة أو سياسية وحزبية، تُضفى عليها الشرعية بالخطاب الشرعي. لقد أصبحت حالنا في التعامل مع الشريعة والقرآن وفق هذا النهج كمثل اليهود في التعامل مع التوراة، وهو ما عابه عليهم الله سبحانه في قوله تعالى: "تجعلونه قراطيس تبدونها وتخفون كثيراً"(الأنعام: 91).

فاليوم الانتخابات "حرام"، وغداً "حلال" أو "واجب" أو العكس! وفي كل الأحوال، توزع القراطيس والمنشورات المدبجة بالأحكام الشرعية لتسويغ أي موقف تريده هذه الجماعة أو تلك.

وفي ظل الإصرار على التعبير عن الموقف السياسي بلغة الحلال والحرام أو الحكم الشرعي، ماذا لو قيل: إن حكم المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي "مكروه" وليس حراماً؟! فهل يعني ذلك أن شأنها شأن أكل الثوم أو البصل يوم الجمعة! ليس هذا من قبيل التندر، بل هو من باب وضع الأمور في نصابها، والتنبيه إلى خطورة توظيف الخطاب الشرعي توظيفاً قد لا يوافق مقتضى الشريعة وروح الدين. يقول الرسول صلى الله عليه وسلم فيما رواه الترمذي والنسائي "دع ما يريبك إلى ما لا يريبك". وقد ساق الأصوليون هذا الحديث فيما ساقوه للاحتجاج على حكم "المكروه" في الأحكام الشرعية. لكننا

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من لبان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

نستطيع أن نأخذ بهذا الحديث كموجه لعقولنا وسلوكنا في اختيار القرار الأنسب في أية مسألة. وفي الانتخابات مثلاً بإمكاننا أن نترك المشاركة لكل ما يريبنا فيها (وهو لا يعد ولا يحصى)، دون أن نهون من الأمر أو ننزل به إلى المستوى الذي توحي به كلمة "مكروه" كما أشرنا سابقاً، لكننا لا نستطيع أن نهرب من "المكروه" لنقول: إن الحكم هو "الحرام" طالما أن الحرام كما يقول علماء الأصول: هو ما يستحق فاعله العقوبة، بينما "المكروه" لا يستحق فاعله العقوبة وقد يستحق اللوم.

من هنا، فإن ما نقصده من هذا النقاش هو الابتعاد عن شكلية الخطاب الشرعي باختيار ألفاظ ومصطلحات وأحكام قد لا تنطبق على الموقف الذي نحن بصدده. مع تمسكنا وإصرارنا على جوهر ومضمون وروح الشريعة في الحكم على كل صغيرة وكبيرة في شؤون حياتنا. فالمشاركة في "المجلس التشريعي" في الظروف والملابسات المصاحبة لها، فيها من الريبة ما يجعلنا ننأى بأنفسنا عنها على وجه الإلزام لنا، لكننا لا يمكن أن نجرّم أو نخوّن من يشارك فيها أو نزعم أنهم يرتكبون "حراماً"، بل إننا نلومهم ونأخذ عليهم تقديمهم للمصلحة على الثوابت في منهج النظر في هذه القضية.

5 ــ في ضوء الملاحظات السابقة يظل السؤال المحوري: أي خطاب ينبغي أن نسلك في التعبير عن موقفنا من مسألة الانتخابات؟

للإجابة عن هذا السؤال، نؤكد مجدداً أننا كحركة مجاهدة تملك مشروعاً إسلامياً كفاحياً يهتدي بالإسلام وهدفه تحرير فلسطين، عن طريق الجهاد، يجب أن يكون خطابنا بالدرجة الأولى خطاباً "جماهيرياً"، لأن رسالتنا موجهة إلى الناس كل الناس.. إلى الجماهير.. جماهير الشعب الفلسطيني أولاً، وجماهير الأمة من العرب والمسلمين ثانياً، وبقية أهل الأرض ثالثاً.

وهذا التنوع في الجمهور يقتضي التنوع في الخطاب، وتزداد الصورة تعقيداً إذا ما لاحظنا التنوع داخل الجمهور الواحد. فالشعب الفلسطيني مثلاً ليس مسطرة واحدة، فهو يتكون من فئات وشرائح مختلفة تتفاوت في الوعي والإدراك باختلاف الجغرافية، والعمر، والتعليم، والثقافة، والمهنة، والمستوى الاقتصادي والمعيشي، والخلفية الاجتماعية، والانتماء العقائدي والسياسي وغيرها من العوامل التي تجعل صياغة خطاب واضح وملائم لكل هذه الفئات والشرائح مهمة شاقة أو صعبة للغاية. وتصبح المسألة أكثر صعوبة إذا كان مطلوباً منا أن نخاطب العالم كله، والذي أصبح في زمن ثورة الاتصالات وطوفان والمعلومات في زمن العولمة "قرية صغيرة" كما يقولون. بالتأكيد ليس الخطاب الأمثل في هذه الحالة هو ما يظنه بعض الطيبين الغيورين على الإسلام، بأن يتحول التعبير عن الموقف السياسي لبضع دقائق تتاح على الفضائيات، إلى درس تفسير قرآن أو شرح لفقه السنة!!

إن "القرية الصغيرة" التي نعيش فيها اليوم هي كذبة كبيرة تخفي خلف وجهها الإنساني والحضاري عالماً متوحشاً بلا رحمة وبلا أخلاق وبلا ضمير. إنه عالم لا مكان فيه للضعفاء ولا للطيبين والبسطاء أو السذج.. عالم كل شيء فيه سياسة.. الإيمان فيه سياسة، والكفر سياسة، والحب سياسة، والبغض سياسة، والاقتصاد سياسة، والمال سياسة، والأخلاق سياسة، والفن سياسة، والرياضة سياسة، والحرب سياسة، والسلم سياسة، والصدق سياسة، والكذب سياسة، كل شيء سياسة، حتى الكائنات البشرية التي تمسك بزمام الإدارة في كل مفاصل الحياة المعاصرة يطلق عليها في علم السياسة الغربي حيوانات

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من ايمان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

سياسية political animals، ولم تسلم الحيوانات الطبيعية من هذه اللوثة، فدخلت معترك السياسة "عبر السيرك" لتتصرف كبشر (عاقلة) بعد أن انحدر البشر في حضارة المادة إلى ما دون مستوى الحيوانات "كالأنعام بل هم أضل سبيلاً" (الفرقان: 44)!

ليس المقصود من هذا الاستطراد الدعوة إلى أن ننحدر أو نهبط إلى مستوى هذا العالم الملتاث والقاسي، ونخلع جلدنا ونتقمص لغته وروحه وخطابه، وندفن أنفسنا في رمال السياسة المجردة من أي دين أو ضمير. بل المراد هو تسليط الضوء على حالة التعقيد والتنوع الموجودة في العالم، وهي حالة لا تتناسب وأحادية الخطاب التي يقترحها البعض، ليكون خطاباً شرعياً خالصاً متعالياً يحلق خارج الزمان والمكان! فنحن لسنا "هيئة إفتاء" أو "دار فتوى" يترقب الناس كلمتها في "رؤية الهلال"! نحن حركة إسلامية مجاهدة تهتدي بالإسلام في كل مجالات نضالها العسكرية والسياسية والثقافية والدعوية والاجتماعية وغيرها. وكل مجال من هذه المجالات له خطابه ولغته الخاصة به. فالبيان العسكري مثلاً غير البيان السياسي، وكلاهما يختلف عن المقالة الصحفية أو البحث العلمي أو المحاضرة الفكرية أو الأكاديمية، وكلها تختلف عن خطبة الجمعة أو درس المسجد.

إذن، الموقف الصحيح من مسألة الخطاب هو التنوع، أي أن يكون خطابنا متنوعاً ثرياً يراعي اختلاف الحالات والمواقف واختلاف الشرائح والفئات المخاطبة، ويراعي اختلاف منهج النظر في معالجة الأمور ابتداءً، دون المساس بجوهر الموقف، فالتنوع هو في أسلوب الخطاب وليس في محتواه أو جوهره. من هنا نقول: إن من يستخدم "سلاح الشريعة" لتبرير المشاركة في الانتخابات والزعم بأنها من مقتضيات الضرورة والمصلحة الشرعية أو حتى عموم البلوى، نرد عليه بذات المنطق وذات الخطاب لنبين له أن هذه المصلحة موهومة لما يترتب على هذه المشاركة من مفاسد مؤكدة أكثر خطراً من أي مصلحة متوقعة، بل تنسف الكثير من الثوابت والمرتكزات الإسلامية والوطنية، وتهدد مستقبل الشعب والقضية.. لكننا أيضاً لا نختزل موقفنا في كلمة "حرام" لنرضي بها عواطف وأهواء بعض المغالين من أبناء الحركات الإسلامية الذين لا تتجاوز مواقفهم الشعارات العامة أو العواطف الملتهبة وردات الفعل المتشنجة دون علم أو دراسة متعمقة حول مفهوم الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المعاصرة في ظل الإسلام.

إذا كان الله عز وجل يعاتب نبيه صلى الله عليه وسلم بقوله: "يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبتغي مرضاة أزواجك والله غفور رحيم" (التحريم: 1) أي ليس من حق النبي المرسل أن يحلل أو يحرم شيئاً لم يأمر أو يأذن به الله، فكيف بنا نحن البشر العاديين؟

إن أبناء الحركة الإسلامية يعيبون على المشايخ والعلماء ممن أسموهم بوعاظ السلاطين أنهم يترخصون ويفتون بغير ما يرضي الله "ابتغاء مرضاة الحكام"، لكنهم ينسون أنفسهم عندما يسلكون طريق التشدد والغلو، ويفتي من ليس هو أهل للفتوى أصلاً، ويرفعون على الناس "سيف التحريم" دونما دليل إلا موافقة أهواء بعض أبناء الحركة الإسلامية وابتغاء مرضاتهم.

في الختام نؤكد أن جردة الحساب الطويلة هذه، والتي لم تخل من استطرادات وزوائد، ليست من أجل الدفاع عن المشاركة في انتخابات السلطة، فموقفنا من هذه المسألة معروف ومحسوم ولا يحتمل أي

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من لبان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

تأويل أو تشكيك، بل هي من أجل بيان أفضل السبل للتعبير عن موقفنا الرافض للمشاركة بأسلوب يقوى على الصمود والاعتراض أمام ما يسمى وهماً "بالإجماع" الوطني المزعوم الذي يجري تسويقه، وسيرتفع منسوب الحديث عنه كلما اقتربنا أكثر من موعد الانتخابات.. في معترك السياسة وهوى الانتخابات لا يمكن الهروب من الإجابة عن الأسئلة التي ستطرح حول موقفنا من هذه المسألة أو الإجابة عنها من خلال تجارب مجتمعات وحركات إسلامية أخرى مغايرة لتجربتنا وواقعنا المرير في ظل الاحتلال الصهيوني لأرضنا فلسطين، وإراحة ضمائرنا بالقول إن المشاركة "حرام"، وكفى الله المؤمنين شر القتال!

إن عظمة الإسلام كانت دوماً في قدرته المتميزة على التعامل مع الظروف المتغيرة والمستجدة، وفي قدرته على تقديم الإجابات والحلول المطلوبة لكل المشكلات في كل بيئة وكل عصر. بوحي السماء أولاً، ثم بالانفتاح الهائل على كل أنواع الفكر والتواصل الإنساني والحضاري. هكذا كانت صناعة التاريخ وصناعة الحضارة في الإسلام. لم يعرف المسلمون في زمن الفتوحات الربانية، التاريخية والجغرافية، الانغلاق والتقوقع والانكفاء على الذات، ويوم ابتلوا بهذه الأمراض أصابهم الانحطاط، وهبط عليهم الاستعمار الذي أذاقهم وسامهم خسفاً ومسخاً فاقم أمراضهم ومصائبهم.

نحن لسنا منغلقين ولا متقوقعين.. نحن أصحاب رسالة نعيش هموم وآلام وآمال شعبنا ونسعى لتحقيق مصالحه. لكن تقدير المصالح والمفاسد لدينا يقوم على دفع الضرر الأكبر بالضرر الأصغر الذي قد يصيبنا جراء عدم مشاركتنا في الانتخابات.. والسياسة لدينا تعني العمل بالإسلام من أجل الإسلام، وفي عقيدتنا وفهمنا للإسلام ليس هناك من ضرر واقع على الشعب الفلسطيني اليوم أعظم من الاحتلال والاغتصاب الصهيوني لأرضنا فلسطين. وإذا حصرنا الأمر في نطاق فلسطين فقط، فإن كل ما يعانيه شعبنا من مفاسد وآلام وشرور هي بالدرجة الأولى نتاج لواقع الاحتلال الصهيوني. فليس هناك قضية أو مهمة يمكن أن تعلو في برنامجنا على قضية إزالة الاحتلال، وتحرير أرضنا واستعادة حقوقنا، وهذا ما يجعلنا نرفض أن نكون جزءاً من أي عملية سياسية يمكن أن تسهم في تكريس واقع الاحتلال وتضفي عليه شرعية.

هشام النجار
مكتبة خاصة

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من إبداع الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة